مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 24 شباط 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- وزارة الخارجية بحاجة إلى جهاز قضائي مستقل وقوي وإضعاف الجهاز سيهز موقع إسرائيل الدولي ونجاح حملة الابرتهايد الفلسطينية

- جلسة الحكومة الليلة حول الميزانية انتهت دون توافقات وتأجيل إقرار الميزانية

- وزارة الصحة الفلسطينية: إصابات خطيرة من إطلاق النيران من قبل المستوطنين بالقرب من نابلس

- مجلس التنظيم أقر بناء 7 آلاف وحدة استيطانية خلال 48 ساعة

- نتنياهو يقود إسرائيل الى نكبة وفي الليكود لا يكترثون

معاريف:

- انقلاب عكسي: استطلاع للرأي للصحيفة يشير إلى انهيار كتلة نتنياهو وحزب الليكود لو جرت الانتخابات اليوم للكنيست: كتلة التغيير ستحصل على 65 مقعدا وكتلة نتنياهو على 55 (64 الآن)، حزب "يش عتيد" برئاسة لبيد سيكون الحزب الأكبر 27 مقعدا (24) وحزب الليكود سيهبط إلى 26(32) ، حزب جانتس 19، شاس 10، يهدوت هتوراة 7، بن غبير 7، حزب العمل 5، الجبهة والعربية للتغيير 5، الصهيونية الدينية 5، إسرائيل بيتنا 5، وميرتس 4

- 67في المئة يعتقدون أن التصدع المجتمعي سيزداد

- التخوف: عمليات انتقامية فورية وإعلان حالة الطوارئ القصوى

- بن كسبيت يكتب: الحرس الثوري، قد تقود الأيام الفظيعة بالرؤية الصهيونية إلى قطيعة غير مسبوقة وربما إلى نهايتها، وإسرائيل لن يكون لها علاقة بالصهيونية

- الأولوية في ميزانية الدولة منازل ومصاريف نتنياهو

يديعوت احرونوت:

- تحذير محافظ بنك إسرائيل والخبيرة الاقتصادية الرئيسية بوزارة المالية: إضعاف الجهاز القضائي يشكل خطرا على الاقتصاد

- فصل مدرس لأنه شرح مخاطر الانقلاب القضائي في المدرسة

- التحديات الفورية لقيادة الجيش: التصعيد بالضفة وصلاحيات سموتريش وتسرب الاحتجاجات إلى الجيش

- إيران مقابل غسان (مسؤول الإدارة المدنية) بعد منح الصلاحيات لسموتريش في الضفة والقرارات التي ستؤثر على المنطقة المصنفة "ج "

- بن درور يميني: امسلم (وزير بوزارة القضاء) هو وصمة عار على جبين الشرقيين

- ناحوم برنع يكتب: المدمرون الجدد، تسونامي القوانين الجديدة يضع نجاح إسرائيل بامتحان وسنكتشف أن الغباء والتطرف والمصالح الشخصية قد تكون فتاكة

- وزراء ضد ميزانية الدولة

تايمز أوف اسرائيل:

. تسليم سموتريتش سلطات واسعة على الضفة الغربية، والسيطرة على التخطيط في المستوطنات

. مع تعليق "قمة النقب"، هنغبي سيتوجه في زيارة إلى الإمارات

. إسرائيل تقدم خططًا لبناء 7000 منزل استيطاني جديد، وتعيد مشروع E1 إلى جدول الأعمال

* * *

عين على العدو الجمعة 24-2-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **القناة 12 العبرية :**ليلة عاصفة من نابلس إلى غزة: نزل مئات الفلسطينيين إلى الشوارع الليلة في عشرات المواقع في أنحاء الضفة وشرق القدس وقطاع غزة، وسط التوترات الأمنية وأحرقوا الإطارات وهتفوا **"الله أكبر "**ورددوا هتافات الثناء لـ "عرين الأسود" الذي دعاهم للتجمع عند منتصف الليل كعلامة للتنديد بالعملية التي نفذت في نابلس والتي توعدوا بالرد عليها.
- **معاريف :**سيتم اليوم تقديم لائحة اتهام ضد الطفل محمد عليوات (13 عاماً) منفذ عملية إطلاق النار في سلوان الشهر الماضي.
- **موقع والا العبري :**حكمت "محكمة يهودا العسكرية" على فادي عدوان الذي دهس 6 جنود في منطقة القدس عام 2019 بالسجن 23 عاماً، كما أمرته المحكمة بدفع تعويضات للمصابين تقدر بحوالي 72 ألف شيكل.
- **"يديعوت أحرونوت :"**عضو كنيست من حزب "بن غفير": نريد استخدام قوة رادعة ضد غزة، ندفع باتجاه تغيير سياسة الحكومة تجاهها، لكن لم نتمكن بعد من التأثير على رئيس الوزراء ووزير الجيش.
- **إنقاذ بلا حدود :**سائق حافلة أبلغ عن سماع دوي إطلاق نار نحو حافلته على طريق "غوش عتصيون"-الخليل، شمال مفترق "كرمي تسور" – لا إصابات أو أضرار – الجيش يفحص الأمر.
  -أضرار في مركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة في حوارة.
  -أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة في منطقة سنجل شمال شرق رام الله.
  -إصابة مستوطن بجروح في رأسه بعد رشق حافلته بالحجارة قرب مستوطنة "غفعات آساف."
  -إصابة 4 مستوطنين بجروح طفيفة جراء رشقهم بالحجارة عند حاجز زعترة قرب نابلس.
  -أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة على طريق 55 قرب عزون.
  -أضرار في مركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة في حوارة.

-أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة عند مفرق بيت عينون شمال "كريات أربع."
-أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة عند تقاطع بني نعيم قرب "كريات أربع."

- **مسؤول أمني لـ القناة 14 العبرية"** :نتنياهو" يفضل تجنب التصعيد في قطاع غزة بأي ثمن وكذلك في الضفة، الليلة الماضية بعد إطلاق الصواريخ على عسقلان والغلاف، كان المستوى السياسي على وشك التراجع وعدم الإيعاز بالرد، من أجل تجنب يوم قتال محتمل.
- **موقع والا العبري** :قالت مصادر في الجيش لموقع والا، إنه لم يتم تنفيذ أي اعتقالات الليلة الماضية في الضفة إثر التصعيد بسبب العملية في نابلس، والتي راح ضحيتها 11 فلسطينياً وجرح العشرات، وبحسب المصادر العسكرية، فإن هذه خطوة غير معتادة نابعة من توجيهات المستوى السياسي.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع والا العبري** :بعد عملية الجيش في نابلس، هددت السلطة الفلسطينية بإلغاء المشاركة في قمة أمنية مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" والأردن ومصر، من المقرر عقدها يوم الأحد في العقبة، هذا ما صرحت به 3 مصادر "إسرائيلية" وفلسطينية وأمريكية لموقع والا، مصدر مطلع قدّر أنه رغم التهديدات من قبل السلطة إلا أنها لن تلغي مشاركتها في القمة.
- **معاريف: وزير الخارجية "إيلي كوهين** :"بعد جهود وزارة الخارجية، أعلنت سلطنة عمان اليوم الموافقة على مرور "رحلات طيران إسرائيلية" لمجالها الجوي، ينضم هذا إلى موافقة السعودية، وسيسمح ذلك بتقصير وقت الرحلات من "إسرائيل" إلى وجهات في آسيا بأكثر من ساعتين، وسيخفض أسعار التذاكر.
- **"باراك ر افيد** :"بعد التصعيد الليلة الماضية وإطلاق الصواريخ باتجاه سديروت وعسقلان، وصل المبعوث الأممي "تور وينسلاند" إلى غزة لإجراء محادثات مع قادة حماس.
- **جيش العدو** :انتهت مناورة مشتركة "للقوات البرية الإسرائيلية" ونظرائها اليونانية والأمريكية حاكت سيناريوهات مشتركة ونفذت على أرض اليونان، مجموعات العمل والتدريبات طالت مجالات مختلفة منها القتال بأحياء مأهولة والإمداد اللوجيستي والقتال الليلي والقدرات الهندسية، المدفعية وحماية الحدود.
- **قناة كان** :وزير الخارجية البريطاني يؤجل زيارته إلى إسرائيل بسبب التصعيد في الأراضي الفلسطينية.

- **"يديعوت أحرونوت :"**يحيي العالم اليوم الجمعة الذكرى الأولى للحرب في أوكرانيا، أكبر حرب في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، "زيلينسكي" يعد بالنصر، و"بوتين" يهدد بالأسلحة النووية ونشر صواريخ "الشيطان 2."

- **قناة كان العبرية :**طائرات بدون طيار استهدفت الليلة موقعين للحرس الثوري الإيراني ومركبة قائد الوحدة 400 في هجوم وقع غرب طهران.

الشأن الداخلي:

- **القناة 12 العبرية :**في غلاف غزة يستعدون لاحتمال تدهور الأوضاع مع غزة، بعد التطورات اللافتة منذ حوالي شهر والتي تشبه ما سبق العمليات العسكرية الماضية.

- **"معاريف": "بيني غانتس" :**"المسؤولية عن عواقب حل الجيش والوزارة التي يتبع لها تقع على عاتق رئيس الحكومة نتنياهو، هذا قرار سيمزق التسلسل القيادي ويضر بأمن الإسرائيليين، وتضر بمكانتنا الدولية."

- **القناة 12 :**رئيس كيان العدو "يتسحاق هرتسوغ" في حفل تخريج دورة لضباط الجيش: "نعمل ليلاً ونهاراً للتوصل لاتفاقات واسعة بشأن مخطط الإصلاح القضائي لمنع حدوث صراع رهيب في داخلنا."

- **القناة 12 :**عضو الكنيست "ميراف ميخائيلي": "لقد استغرقت وقتاً طويلاً كوزيرة للمواصلات لتنظيف المكتب من التعيينات السياسية غير المهنية واستقدام مهنيين يخدمون الجمهور بشكل صحيح، أما ميري ريغيف فتستخدم الوزارة لتوفير وظائف لشركائها."

- **قناة كان :**رئيس أركان الجيش "هرتسي هاليفي" في حفل تخريج دورة لضباط الجيش: "يمكن أن يقف جنودنا للتعبير عن رأيهم الشخصي في أي قضية سياسية، لكنهم لن يفعلوا ذلك بصفتهم العسكرية، لن يقوموا بإشراك زيهم العسكري في خارج مهمتهم العسكرية"، في إشارة لمشاركة "جنود الجيش الإسرائيلي" للتعبير عن معارضتهم للإصلاح القضائي الذي تعتزم "حكومة نتنياهو" تنفيذه.

- **"يديعوت أحرونوت :"**قادة الاحتجاجات ضد الإصلاحات القانونية يعلنون عن تنظيم فعاليات يوم الأربعاء من شأنها تعطيل حركة المرور وسير الاقتصاد، وتشمل مظاهرات واحتجاجات في أنحاء مختلفة بـ"إسرائيل."

- **"هآرتس :"**عضو الكنيست "كاتي شطريت" رداً على كلام "إيهود باراك": "أفشل رئيس وزراء في تاريخ إسرائيل يمارس التحريض ويدعو الجنود لرفض الأوامر."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"إيتماربن غفير"** :"سعدت بلقاء مايك بومبيو – وزير الخارجية الأمريكي السابق في عهد ترامب، تحدثت معه حول العلاقات بين الدول وسياسة إسرائيل في ظل حكومتنا اليمينية."
- **وزير الجيش "غالانت" بعد العملية في نابلس"** :سيتصرف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن بقسوة ضد المسلحين ومرسليهم، هكذا كان الحال قبل بضعة أسابيع في جنين وأريحا، وهذا الحال كان أيضاً في نابلس، وسيكون هذا هو الحال في أي منطقة سيتعين علينا العمل فيها."
- **"يوسي يهوشع"** :"استيقظ عشرات الآلاف من المستوطنين الليلة في عسقلان سديروت وغلاف غزة على صوت صفارات الإنذار، وهم يدفعون ثمناً نفسياً باهظاً لا يتم الحديث عنه، مرة أخرى علينا أن نسأل، هل من الصواب تفعيل أنظمة الإنذار بينما توفر القبة الحديدية حماية شبه كاملة."
- **"هاليل روزين** :"سياسة حكومة نتنياهو في الفصل بين الساحات -تنهار-، ومن ناحية أخرى تنجح جهود المنظمات في ربط الساحات – مراراً وتكراراً يردون من غزة على الاغتيالات في الضفة."
- **"تال ليف رام"** :"إطلاق الصواريخ من غزة ليس فقط لإحداث ضرر جسيم بالسيادة وشعور سكان الغلاف بالأمن، بل هناك محاولة من حماس لإيجاد معادلة لردع نشاط الجيش الإسرائيلي في الضفة."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل تقدم خططًا لبناء 7000 منزل استيطاني جديد، وتعيد مشروع E1 إلى جدول الأعمال

العدد الذي وافقت عليه اللجنة هذا الأسبوع هو الأكبر على الإطلاق؛ إعادة تعيين جلسة استماع لتباحث الاعتراضات على خطة تم تأجيلها بشكل متكرر من شأنها تقسيم التواصل الجغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية

بقلم جيكوب ماغيد

تسعى إسرائيل مرة أخرى إلى دفع المشروع الاستيطاني E1 المثير للجدل والذي من شأنه أن يقسم التواصل الجغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية، بينما وافقت يوم الخميس أيضًا على خطط لبناء أكثر من 7000

منزل استيطاني جديد، وهو أكبر عدد يتم الموافقة عليه في جلسة واحدة. وتأتي التحركات واسعة النطاق لترسيخ التواجد الإسرائيلي وراء الخط الأخضر حوالي شهرين بعد تأسيس حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الجديدة. وتنص سلسلة الاتفاقات التي مهدت الطريق لتأسيس الائتلاف على توسيع المستوطنات بشكل كبير، وتضمنت التزامًا بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، حيث تنص المبادئ التوجيهية للحكومة على أن "للشعب اليهودي حقًا حصريًا وغير قابل للتصرف" في العيش والتنمية.

ولدى نتنياهو حق النقض (الفيتو) على جهود الضم، والذي من المتوقع أن يستخدمه لخشيته من أن مثل هذه الخطوة ستغلق الباب أمام اتفاق تطبيع بعيد المنال مع السعودية. لكن المنتقدين يقولون إن الحكومة لا تزال تمضي قدما في الضم بحكم الأمر الواقع، بما في ذلك من خلال قرار يوم الخميس لمنح وزير المالية اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش السلطة على الإدارة المدنية، وهي هيئة وزارة الدفاع التي تصرح ببناء المستوطنات.

واجتمعت اللجنة الفرعية العليا للتخطيط في الإدارة المدنية للمرة الأولى هذا الأسبوع منذ تشكيل الحكومة الجديدة، وقدمت خططًا لبناء 7157 منزلًا استيطانيًا جديدًا. ومن المقرر أن تنشر الهيئة مناقصات البناء لنحو 2000 منزل في المستوطنات بنهاية الأسبوع أيضا. وتشمل الخطط التي تم تقديمها يومي الأربعاء والخميس مشاريع لـ5257 منزلًا في 35 مستوطنة تم دفعها عبر مرحلة تخطيط "الودائع" السابقة، إلى جانب 1900 منزل حصلت على الموافقة النهائية للبناء. وتجاوز عدد المنازل التي تمت الموافقة عليها في هاتين المرحلتين هذا الأسبوع عدد المنازل الاستيطانية التي تم تطويرها في عام 2022 بأكمله (4427) و2021 (3645). وتشمل المشاريع التي تم تقديمها هذا الأسبوع مشاريع تقع في أربعة بؤر استيطانية غير قانونية – ميفؤوت يريحو، نوفي نحميا، بني كيدم وناتيف هأفوت – والتي سيتم إضفاء الشرعية عليها رسميًا عند الموافقة على مرحلة التخطيط النهائية. وتم تقديم المشروع الأخير المكون من 433 منزلًا كتعويض لمستوطني نتيف هأفوت بعد أن هدمت السلطات 15 منزلاً تبين أنها مبنية على أراض فلسطينية خاصة. ولا تشمل هذه البؤر الاستيطانية تسعة البؤر التي أعلنت الحكومة في وقت سابق من هذا الشهر أنها ستشرعها ردا على سلسلة من الهجمات في القدس الشرقية – وهو قرار أدى إلى سيل من الإدانات الدولية.

وبينما يعتبر معظم المجتمع الدولي أن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية، فإن إسرائيل تفرق بين منازل المستوطنات القانونية التي تم بناؤها بموافقة وزارة الدفاع على أراض مملوكة للدولة، والبؤر الاستيطانية غير القانونية التي تم بناؤها دون التصاريح اللازمة، وغالبًا ما تكون مبنية على أراض فلسطينية خاصة. ومع ذلك،

يتم في بعض الأحيان إنشاء البؤر الاستيطانية بموافقة ضمنية من الدولة، وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى إضفاء الشرعية على بعض البؤر غير المعترف بها التي يزيد عددها عن 100 نتيجة لذلك. وتشمل المشاريع التي تم تطويرها خلال مرحلة تخطيط الودائع السابقة مشاريع لـ408 منازل في معاليه عاموس، شمال شرق الخليل، 308 منازل في نوكديم القريبة، 486 منزل في جفعات زئيف شمال القدس، 627 منزل في كوخاف يعقوب المجاورة، 356 منزلاً في مستوطنة آدم القريبة، و346 منزلاً في متسبيه يريحو في عمق صحراء يهودا. وتضمنت المشاريع التي حصلت على الموافقة النهائية للبناء خطة لبناء 380 منزلاً في مستوطنة كيدوميم في شمال الضفة الغربية حيث يسكن سموتريتش، 212 منزلاً في مستوطنة رحليم القريبة، 210 منازل في مستوطنة ميفو حورون، و179 منزلاً في مستوطنة عيناف.

ومع انعقاد اللجنة الفرعية العليا للتخطيط يوم الخميس، أعادت اللجنة الفرعية للإدارة المدنية التي تستمع إلى الاعتراضات القانونية على مشاريع الاستيطان تحديد موعد جلسة استماع لتباحث الطعون المتعلقة بمشروع استيطاني في منطقة تعرف باسم E1 في 27 مارس. وقد وصف النقاد حي جديد في معاليه أدوميم بأنه مستوطنة "يوم القيامة"، لأنه يقسم الضفة الغربية إلى مناطق شمالية وجنوبية ويمنع تطوير مدينة فلسطينية كبيرة تصل بين القدس الشرقية، بيت لحم ورام الله، والتي يأمل الفلسطينيون أن تكون بمثابة أساس لدولتهم المستقبلية. وسعت الحكومة السابقة لعقد جلسة لجنة الاعتراضات ثلاث مرات على الأقل، لكنها وافقت على تأجيلها في كل مرة في أعقاب ضغوط من الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وإذا تم بالفعل عقد جلسة الاستماع حول مشروع E1 الشهر المقبل، وتم رفض الاعتراضات، كما هو الحال في معظم الأحيان، سيظل المشروع يتطلب عدة موافقات إضافية قبل أن يتم بدء البناء – وهي عملية تستغرق عادةً شهورًا، إن لم يكن سنوات. ومع ذلك، فإن كل خطوة في العملية تجعل منع مثل هذه المشاريع أكثر صعوبة – وتجاوز خطة E1 مرحلة الاعتراضات من شأنه أن يمثل فوزًا كبيرًا لقادة المستوطنين. وفي بيان رد على تطورات يوم الخميس، زعمت منظمة "السلام الآن" التي تراقب الاستيطان أن الحكومة "تدمر أي فرصة للتوصل إلى حل سياسي وسلام." وزعمت أن "الغرض الوحيد لخطة E1 هو منع التواصل الجغرافي لدولة فلسطينية مستقبلية" وقالت إن الحكومة "تبصق في وجه الولايات المتحدة" بعد أن تعهدت في وقت سابق من هذا الأسبوع بوقف تطوير مشاريع الاستيطان لعدة أشهر – رغم أن هذا الالتزام لم يشمل خطط هذا الأسبوع، وعادة ما تجتمع اللجنة الفرعية العليا للتخطيط في الإدارة المدنية مرة كل ثلاثة أشهر بغض النظر. وأضافت "السلام الآن": "يبدو أن حكومة الضم هذه تواصل العمل وفق خطة منهجية تجرنا إلى واقع الفصل العنصري."

ورحب يوسي دغان، من زعماء المستوطنين في شمال الضفة الغربية، بالموافقة بأثر رجعي على 118 منزلاً في بؤرة نوفي نحميا الواقعة داخل مجلس السامرة الإقليمي الذي يتزعمه، بعد صراع دام 20 عامًا. وقال مستخدماً الاسم التوراتي للمنطقة: "بشرى سارة للسامرة، للاستيطان ولأمة إسرائيل بأكملها." وأعلن شلومو نئمان، رئيس مجلس "يشاع" الشامل لرؤساء بلديات المستوطنين، أن الموافقات "دفعة هائلة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تسليم سموتريتش سلطات واسعة على الضفة الغربية، والسيطرة على التخطيط في المستوطنات

سيسمح الاتفاق لزعيم "الصهيونية الدينية" بترسيخ التواجد الإسرائيلي في الضفة الغربية وإحباط التنمية الفلسطينية، رغم وجود بنود تبقي بعض الصلاحيات لدى غالانت

بقلم جيريمي شارون

تم تسليم زعيم "الصهيونية الدينية" ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش سلطة واسعة على القضايا المدنية في الضفة الغربية، مما يمكنه من تعزيز الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية، وزيادة بناء المستوطنات وإحباط التنمية الفلسطينية. وتشمل السلطات التي تم نقلها إلى سموتريتش – بعد معركة ائتلافية داخلية مطولة حول هذه القضية – صلاحيات الإنفاذ على البناء غير القانوني، والسلطة على التخطيط والبناء للمستوطنات ومسائل تخصيص الأراضي.

ويبدو أن الاتفاق بين سموتريتش ووزير الدفاع يوآف غالانت يمنح الزعيم القومي المتطرف سلطات واسعة على المنطقة، ويسمح له بتعزيز هدفه المتمثل في إحباط التطلعات الفلسطينية لإقامة دولة في الضفة الغربية من خلال تمكين السكان الإسرائيليين هناك من التوسع بشكل كبير. وقد لاقت الاتفاقية ادانات من قبل المنظمات اليسارية المناهضة للاستيطان، بما في ذلك "يش دين"، وجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، و"كسر الصمت"، التي قالت إنها ترقى إلى "ضم بحكم القانون" للضفة الغربية.

واحتفل سموتريش نفسه بالاتفاق باعتباره "عيد لسكان يهودا والسامرة"، مستخدمًا الاسم التوراتي للضفة الغربية، بينما قال مجلس "يشاع" الذي يمثل المستوطنات إن الصفقة كانت "أنباء مهمة لمشروع الاستيطان." وتأتي الصفقة بعد شهرين من التوترات داخل الائتلاف بين غالانت وسموتريتش، الذي يشغل أيضًا منصب وزير في وزارة الدفاع، بسبب إجراءات الإنفاذ التي اتخذها غالانت ضد النشاط الاستيطاني غير القانوني،

فضلاً عن الالتزامات في اتفاقيات الائتلاف بنقل هذه الصلاحيات لسموتريتش. ومع ذلك، يبدو أن بعض البنود في الصفقة تحافظ على سلطة غالانت على العديد من القضايا – مما قد يؤدي إلى مزيد من التوترات مع سموتريتش في المستقبل.

ووفقًا للاتفاقية، سيتم منح سموتريتش، بصفته "وزيرًا في وزارة الدفاع"، السلطة على العديد من مسؤوليات منسق أنشطة الحكومة في المناطق (كوغات) والإدارة المدنية، وكالتي وزارة الدفاع المسؤولتين عن الشؤون المدنية في المنطقة C من الضفة الغربية، حيث لدى إسرائيل سيطرة أمنية ومدنية كاملة. وكجزء من الترتيب الجديد، سيتم إنشاء إدارة المستوطنات داخل وزارة الدفاع تحت سلطة سموتريتش، والتي سوف "تدير وتوجه" مثل هذه الأنشطة في الإدارة المدنية ومكتب كوغات.

وسيتم تعيين نائب رئيس مدني يختاره سموتريتش في الإدارة المدنية وسيكون "خاضعًا مهنيًا" لرئيس إدارة المستوطنات، الذي يكون بدوره خاضعا لسموتريتش. لكن سيكون النائب المدني خاضعًا لرئيس الإدارة المدنية، وهو ضابط في الجيش الإسرائيلي، وفقًا للاتفاق. وسيكون للنائب المدني السيطرة على وحدة الإنفاذ التابعة للإدارة المدنية لمواجهة البناء غير القانوني، على الرغم من أن الاتفاقية تنص على تحديد "سياسة الإنفاذ" في الضفة الغربية من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى جانب غالانت وسموتريتش. ومن المحتمل أن تؤدي سيطرة سموتريتش على الإنفاذ ضد البناء غير القانوني إلى وضع لا يتم فيه إزالة البؤر الاستيطانية غير القانونية كما كانت في الماضي، ولكن يتم هدم البناء الفلسطيني غير القانوني بسرعة.

وتمنح هذه الصفقة زعيم "الصهيونية الدينية" السيطرة على أحد الأجزاء الرئيسية في حملته ضد ما يدعي اليمين القومي المتطرف أنه برنامج واسع النطاق للبناء الفلسطيني غير القانوني في المنطقة.C وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الإدارة المدنية إلى أن مستوى البناء الفلسطيني غير القانوني أقل بكثير مما يدعي نشطاء المستوطنات والمنظمات غير الحكومية اليمينية. لكن يسمح أحد بنود الاتفاقية بين غالانت وسموتريتش لقائد القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي أن يأمر وحدة الإنفاذ بتنفيذ أنشطة إنفاذ "ملحة أمنيا" في حالة جهود جديدة للسيطرة على الأراضي أو المباني.

وفي مثل هذه الحالة، يقوم رئيس وحدة الإنفاذ بإبلاغ النائب المدني في الإدارة المدنية. ويتم تحويل الخلافات في مثل هذه الحالات إلى سموتريتش وغالانت لاتخاذ قرار، وإذا لزم الأمر، يتم تحويلها إلى نتنياهو أيضًا. ويمكن أن يصبح هذا البند مصدراً للخلاف، على سبيل المثال، إذا اعتبرت قيادة الجيش الإسرائيلي أن بؤرة استيطانية جديدة لها تداعيات أمنية. وتشمل المسؤوليات الحاسمة الأخرى التي تم نقلها إلى سموتريتش

السلطة على بيروقراطية التخطيط والبناء في الضفة الغربية، والتي ستخضع لسيطرة إدارة المستوطنات الجديدة، وفقًا لبيان صادر عن مكتب سموتريتش.

وهذا يشمل السلطة الحاسمة لعقد اجتماع اللجنة العليا للتخطيط، التي تصرح بخطط البناء للمستوطنات، والبناء الفلسطيني القانوني من الناحية النظرية، على الرغم من ندرة الموافقة على مثل هذه الطلبات. وسيكون لسموتريتش أيضًا سلطة كاملة على شراء، مسح، وتسجيل الأراضي كأراضي تابعة للدولة في المنطقةC ، وفقًا لمكتبه. كما سيكون لديه سلطة تطوير ما تم تحديده سابقًا كمحميات طبيعية في الضفة الغربية، أو إعلان مناطق أخرى كمحميات طبيعية. وعلى الرغم من هذه المجموعة من السلطات الخاضعة الآن لسيطرة سموتريتش، تنص الاتفاقية على أن لوزير الدفاع الحق في استخدام سلطته للتدخل في قرارات سموتريتش في ظل ظروف معينة، بعد تقديم أسبابه كتابيا، والاستماع إلى موقف الوزير الإضافي .إذا رأى وزير الدفاع، بعد التصرف كما هو مذكور، أنه من المناسب تغيير قرار الوزير الإضافي، فسيقوم بذلك من خلال الوزير الإضافي وليس بشكل مباشر من خلال مكتب كوغات أو الإدارة المدنية"، وسيقوم الوزير الإضافي بعد ذلك بتوجيه تلك الوكالات "وفقًا لذلك وعلى الفور." ويمكن أن يصبح هذا البند أيضًا مصدرا للاحتكاك بين غالانت وسموتريتش. ومع ذلك، احتفل سموتريتش بالصفقة وشكر نتنياهو على متابعة الاتفاقات الائتلافية .وقال سموتريتش عقب التوقيع: "أشكر رئيس الوزراء الذي فهم أهمية القضية خلال مفاوضات الائتلاف. سيحصل مواطنو يهودا والسامرة [الآن] على معاملة متساوية ومواطنة متساوية. أشكر الوزير غالانت على الاتفاقات وأنا واثق من أننا سنعرف كيف نعمل على النحو الأمثل لمواطني إسرائيل. أمامنا طريق طويل، لكن هذا عيد لسكان يهودا والسامرة وعيد لدولة إسرائيل."

وفي بيان مشترك، دانت "يش دين"، وجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل ومنظمة "كسر الصمت" الاتفاق. هذا تغيير جذري في مبنى الحكم [في الضفة الغربية]، حيث مجالات إدارة واسعة جدًا متعلقة بأغلبية السلطات الحاكمة في الضفة الغربية سيتم نقلها في هذه الاتفاقية إلى شخص غير القائد العسكري للأراضي المحتلة، وستخضع من الآن فصاعدا للوزير في وزارة الدفاع الذي سيعمل بحكم الأمر الواقع محافظا للضفة الغربية"، أكدت المنظمات. "وبذلك، ستقوم إسرائيل بضم قانوني للضفة الغربية."

وانتقد زعيم حزب "الوحدة الوطنية" ووزير الدفاع السابق بيني غانتس نتنياهو بشأن الصفقة. وكتب غانتس، وهو رئيس سابق للجيش الإسرائيلي، على تويتر: "مسؤولية تفكيك الجيش ووزارة الدفاع تقع على عاتق رئيس الوزراء نتنياهو. هذا قرار من شأنه أن يمزق الهرمية القيادية ويضر بأمن المواطنين الإسرائيليين

ومكانتنا الدولية." كما ادعى أنه منذ تأسيس إسرائيل، "نتنياهو هو أول رئيس وزراء... يضع السياسة فوق الأمن"، مضيفًا، "أتمنى أن تعرف كل أم عبرية أن مصير ابنها وأمننا قد خسرهما سياسيون غير مسؤولين."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مع تعليق "قمة النقب"، هنغبي سيتوجه في زيارة إلى الإمارات

المؤتمر الثاني، الذي كان من المقرر عقده في المغرب في شهر مارس، أصبح غير مؤكد في خضم العنف بين إسرائيل والفلسطينيين

بقلم لازار بيرمان

مع توقف الاستعدادات لـ"قمة النقب" الثانية وسط أعمال عنف في الضفة الغربية وغزة، يخطط مستشار الأمن القومي تساحي هنغبي للقيام برحلة إلى أبو ظبي في الأسابيع المقبلة لتهدئة المخاوف بين المسؤولين الإماراتيين. وقال مسؤول دبلوماسي غربي لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن الزيارة من المتوقع أن تتم في أوائل مارس. ومع ذلك، قال مكتب رئيس الوزراء إنه لم يتم بعد تحديد موعد لها. كان من المقرر عقد قمة النقب 2023 – التي من شأنها أن تجمع بين إسرائيل وشركائها في "اتفاقات إبراهيم" بالإضافة إلى مصر والولايات المتحدة – في المغرب في شهر مارس. لكن المسؤولين قالوا لتايمز أوف إسرائيل إن المؤتمر لن يعقد في المغرب في مارس. وقالت وزارة الخارجية المغربية لتايمز أوف إسرائيل إنه ليس لديها معلومات جديدة بشأن التخطيط للقمة.

عُقدت قمة النقب الاولى في سديه بوكير في مارس 2022، بمبادرة واستضافة وزير الخارجية آنذاك يائير لبيد. وقبل أسابيع فقط، بدا أن الخطط لعقد القمة في شهر مارس تسير في مسارها الصحيح. اجتمعت اللجنة التوجيهية لمنتدى النقب وجها لوجه لأول مرة في يناير، وجمعت عشرات المسؤولين في أبو ظبي للتخطيط للاجتماع الثاني لوزراء الخارجية الستة. وقال مسؤول دبلوماسي غربي إن اقتراب شهر رمضان، الذي سيبدأ في 22 مارس، يجعل الأعضاء العرب في منتدى النقب متوترين بشأن عقد الاجتماع في ذلك الوقت. تصاعدت التوترات في القدس وفي أنحاء إسرائيل خلال شهر رمضان في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اندلاع أحداث عنف في عام 2021 أدت إلى صراع استمر 11 يوما بين إسرائيل والفصائل المسلحة في غزة. كان ذلك قبل عملية اعتقال نفذتها إسرائيل في نابلس يوم الأربعاء، قُتل فيها 11 فلسطينيا وأصيب 102 آخرين، تلاها قيام الفلسطينيين في قطاع غزة بإطلاق ستة صواريخ باتجاه جنوب إسرائيل. وقصفت طائرات إسرائيلية مواقع تابعة لحركة حماس في غزة فجر الخميس ردا على إطلاق الصواريخ.

أدانت مصر والأردن، وكلاهما لهما معاهدات سلام مع إسرائيل، عملية نابلس يوم الأربعاء، وكذلك فعلت السعودية وقطر، اللتان لا تعترفان بإسرائيل. وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد قال إنه يعتقد أن بإمكانه إدخال الرياض إلى اتفاقات إبراهيم بحلول نهاية العام.

أصدرت البحرين، إحدى الدول الموقعة على الاتفاق في عام 2020، بيانا يوم الخميس قالت فيه إنها "تدين اقتحام القوات الإسرائيلية لمدينة نابلس الفلسطينية". ومع ذلك، قال مسؤولون إسرائيليون لتايمز أوف إسرائيل إنهم لا يرون اللغة على أنها إشكالية بشكل خاص، وأشاروا إلى أن المنامة انتظرت حتى اليوم الذي أصدرت فيه الدول العربية الأخرى إداناتها.

الأردن هو الدولة العربية الوحيدة التي لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل والتي لم تشارك في منتدى النقب، على الرغم من توجيه الدعوة لها. ولم يكن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي على طاولة الاجتماع الافتتاحي للمنتدى، ولم ترسل عمّان ممثلا عنها إلى اجتماع اللجنة التوجيهية في يونيو 2022 أو في يناير.

كان نتنياهو حريصا على إظهار تصميمه وقدرته على المضي قدما في اتفاقات إبراهيم – وهو ما لم تتمكن حكومة نفتالي بينيت ويائير لبيد القيام به – من خلال زيارة الإمارات في وقت مبكر من ولايته. وقال دبلوماسي شرق أوسطي لتايمز أوف إسرائيل مؤخرا إن هذه الخطط معلقة حتى ترى أبو ظبي ما سيحدث خلال شهر رمضان. وأشار مسؤول آخر إلى أن الإماراتيين مهتمون بشكل متزايد بالاستثمار في إسرائيل، وليسوا قلقين بشكل خاص من السياسات الإسرائيلية. ومع ذلك، يهمهم الاستقرار كشرط مسبق لاستثمار كبير. كما توجد بعض المؤشرات الإيجابية في المنطقة. يوم الخميس أعلنت سلطنة عمان أنها ستسمح لرحلات جوية مدنية إسرائيلية بالمرور عبر مجالها الجوي. وكانت المملكة العربية السعودية قد فتحت مجالها الجوي في عام 2022.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الكنيست يصادق في قراءة تمهيدية على مشروع قانون يمنح السياسيين السلطة على التحقيق مع أفراد الشرطة ووكلاء النيابة

وكلاء النيابة يدعون إلى الإضراب بعد المصادقة الأولية على وضع وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة تحت سلطة وزير العدل مباشرة، الذي يمكنه الأمر بفتح قضايا ضد ممثلي النيابة العامة

صادق الكنيست في قراءة تمهيدية الأربعاء على مشروع قانون من شأنه وضع وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة تحت السيطرة الكاملة والمباشرة لوزير العدل، في أحدث جزء من مشروع الحكومة الذي يهدف إلى

تسليم السياسيين زمام الأمور في هيئات إنفاذ قانون رئيسية. وفي الوقت الحالي، تعمل وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة تحت إشراف مكتب المدعي العام، وهو وحدة تنظيمية منفصلة تعمل داخل وزارة العدل. بحسب مشروع القانون الجديد ستكون الوحدة مسؤولة مباشرة أمام وزير في مجلس الوزراء وستخضع لإشراف المدير العام لوزارة العدل، وهو منصب تسعى الحكومة إلى جعل التعيين فيه سياسيا.

الوحدة مكلفة حاليا بالتحقيق في جرائم ارتكبها أفراد في الشرطة وعاملين في جهاز الأمن العام "الشاباك"، وفي حالات معينة بإمكانها إجراء تحقيقات جنائية وتأديبية في مخالفات يرتكبها موظفون حكوميون. بموجب القانون الجديد، الذي لا يزال يتعين تمريره في ثلاث قراءات، سيتم توسيع صلاحيات وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة للسماح لها بالتحقيق ضد وكلاء النيابة والمدعي العام، بقيادة وحدة جديدة.

منتقدو الخطوة يقولون إنها ستؤدي إلى تحييد وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة وتجعلها خاضعة للتأثير السياسي. وأعلنت نقابة وكلاء النيابة في إسرائيل، وهي منظمة تمثل أكثر من ألف وكيل نيابة في الخدمة العامة، الأربعاء عن أن أعضاءها سيشاركون في إضراب الخميس احتجاجا على مشروع القانون. وقالت رئيسة النقابة، أوريت كورين، في بيان إن القانون سيزيل "دائرة بأكملها وجميع موظفيها من مكتب المدعي العام وينقلها [...] إلى سلطة إدارية وغير مهنية." وأضافت كورين أن إنشاء وحدة تابعة لوزير في الحكومة للتحقيق مع وكلاء النيابة العامة يرقى إلى "هجوم خطير وأحادي الجانب على وكلاء النيابة ورغبة في تهديدهم أثناء قيامهم بواجباتهم العامة." وحذرت من أن ذلك سيضر بالأمن الوظيفي وظروف العمل لوكلاء النيابة.

مشروع القانون قدمه عضو الكنيست من حزب "الليكود" موشيه سعدة، نائب مدير وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة سابقا. وقد تصدر سعد العناوين في الصيف الأخير بعد أن زعم أن أعضاء كبار في المؤسسة القانونية في البلاد كانوا على استعداد للتغاضي عن نشاط غير مشروع لقائد الشرطة السابق روني الشيخ بسبب مخاوف من أن التدخل في الأمر سيضر بجهود محاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وتم فصل سعدة من الوحدة في عام 2022 من قبل الرئيسة الحالية لوحدة التحقيق مع أفراد الشرطة، كيرن بار مناحيم. في عام 2018، تم تعيين بار مناحيم رئيسة للوحدة، متفوقة على سعدة الذي شغل منصب القائمة بأعمال رئيس الوحدة لأكثر من سنة. وقال المدعي العام السابق شاي نيتسان إن مزاعم سعدة بسوء السلوك، والتي تم بثها قبل ساعات من إعلانه دخول الحلبة السياسية، كانت مدفوعة بالعداء والتطلعات السياسية.

وقد اتهم نتنياهو، الذي يُحاكم في تهم تتعلق بالاحتيال وخيانة الأمانة والرشوة، الشرطة والنيابة العامة بالتآمر لتلفيق التهم ضده بهدف الإطاحة به من منصبه، وهي مزاعم يؤيدها عدد من حلفائه السياسيين. ويجادل مشروع القانون بأن وحدة التحقيق مع الشرطة ومكتب المدعي العام ينخرطان في "تعاون وثيق" يؤدي إلى "تضارب مذهل في المصالح ... عندما يتم منح اتخاذ قرارات بشأن فتح تحقيق، والإشراف على التحقيق من قبل الشرطة، وتقديم لائحة اتهام ضد ضابط شرطة كبير إلى المدعي العام." وطالما أن وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة هي "جزء أساسي من مكتب المدعي العام، فلا يمكن توقع تحقيقات محايدة عندما يتعلق الأمر بكبار ضباط الشرطة، الذين تربطهم معها علاقات عمل وثيقة "، كما جاء في مشروع القانون.

وينص مشروع القانون على أن رئيس وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة سيتم تعيينه من قبل وزير العدل، وهو حاليا ياريف ليفين، الحليف الوثيق لنتنياهو الذي يقود أيضا تغييرات جذرية وكاسحة في القضاء. سينتقل التشريع الذي قدمه سعدة الآن إلى لجنة في الكنيست قبل أن يعود للهيئة العامة لتمريره في ثلاث قراءات أخرى قبل أن يصبح قانونا. في بيان صدر عنه يوم الأربعاء، رحب سعدة بتمرير اقتراحه في قراءة تمهيدية وقال إن مشروع القانون "يفصل وزارة العدل تماما عن مكتب المدعي العام من أجل منع وضع يتم فيه منح الحصانة لكبار المسؤولين."

كما رحب وزير الأمن القومي بن غفير، الذي كان في طليعة الجهود المبذولة للسيطرة على عمليات الشرطة، بالمصادقة الأولية على مشروع القانون. وقال "يعمل مكتب المدعي العام عن كثب مع الشرطة بتعاون كامل، [في] موقف قد يؤدي إلى تضارب في المصالح عند الحاجة إلى تقديم لائحة اتهام ضد ضابط شرطة أو للتحقيق مع وكيل نيابة."

وانتقد رئيس حزب "الوحدة الوطنية" المعارض ووزير الدفاع السابق بيني غانتس مشروع القانون واتهم الحكومة بالسعي إلى "تدمير" القانون والنظام. وربط غانتس مشروع القانون بجهد آخر يهدف إلى انتزاع السلطة من السلطة القضائية من خلال تقييد قدرتها على السعي لإقالة الوزراء الذين ثبت أنهم غير مؤهلين لشغل المنصب، قائلا إن مشروع القانون مصمم "للسماح [لزعيم حزب 'شاي' أرييه] درعي بشغل منصب وزير خلافا لحكم المحكمة العليا."

وقد تم التحقيق مع درعي وإدانته بتهمة الاحتيال الضريبي، لكنه أبرم صفقة مع الادعاء في فبراير 2022 سمحت له بالتخلي عن مقعده في الكنيست قبل إصدار الحكم عليه وتجنب جلسة للبت في ما إذا كانت الإدانة تنطوي على مخالفات أخلاقية – وهو التصنيف الذي كان من شأنه أن يمنعه من شغل مناصب عامة

لمدة سبع سنوات. وتم تعيينه وزيرا للصحة والداخلية عندما أدت حكومة نتنياهو الجديدة المتشددة اليمين الشهر الماضي، لكن المحكمة العليا قضت بأن منح رئيس حزب شاس منصبا وزاريا كان "غير معقول إلى أقصى حد"، بسبب إداناته الجنائية السابقة وتعهده بالانسحاب من الحياة السياسية كجزء من صفقته مع الادعاء والتي لم يحترمها ظاهريا. وتعمل الحكومة بشكل منفصل على مشروع قانون يهدف إلى إعادة درعي إلى مناصبه الوزارية من خلال سحب سلطة استبعاده من المنصب من أيدي محكمة العدل العليا وكذلك منعها من استخدام مبدأ المعقولية في حججها.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: عضو الكنيست سيمحا روتمان الذي يقود الإصلاح القضائي: التشريعات ستترك الحق في التصويت دون حماية

سيمحا روتمان يقول لمستشار قانوني في الكنيست إن تقييد القضاة له الأولوية على حماية القوانين

بقلم جيريمي شارون

أقر عضو كنيست كبير يساعد في قيادة الحملة التشريعية المتعلقة بخطة الإصلاح القضائي يوم الأربعاء أن للمحكمة العليا لن تكون القدرة على مراجعة وإلغاء قوانين تنتهك حق التصويت في حال تمت المصادقة على حزمة الإصلاحات القضائية. أبرزت تصريحات عضو الكنيست من حزب "الصهيونية الدينية" سيمحا روتمان، الذي يرأس لجنة الدستور والقانون والعدل المخاوف من أن خطط الحكومة لتقييد قدرة المحكمة العليا بشكل جذري على إلغاء التشريعات التي تنتهك قوانين الأساس في إسرائيل ستترك الحقوق الأساسية دون حماية وخاضعة لأهواء الائتلاف الحاكم. وقال روتمان خلال اجتماع مثير للجدل يوم الأربعاء: "بالنسبة لي ولناخبيّ، فإن أهم شيء يضر بنظام الحكم الإسرائيلي هو سلطة المحكمة العليا المفرطة. هذه هي المشكلة الملحة التي يجب معالجتها الآن."

ينص مشروع القانون، الذي قدمه روتمان، على أن المحكمة العليا لا يمكنها إلغاء قانون إلا إذا كان ينتهك "بوضوح" أمرا في أحد قوانين الأساس شبه الدستورية. وحتى مع ذلك، سيكون بإمكان المحكمة إصدار حكم فقط في الحالات التي يكون فيها البند المخالف "راسخا" ، مما يعني أن قانون الأساس يحدد الحاجة إلى أغلبية 61 عضوا أو أكثر لتعديله. ويحدد قانون أساس: الكنيست" البنية الديمقراطية لإسرائيل. بينما تم ترسيخ بند حول الحاجة إلى "انتخابات متساوية"، إلا أنه لم يتم ترسيخ بنود حول الحق في التصويت والترشح

للانتخابات، مما يعني أن المحكمة لن يكون لها الحق في مراجعة وربما إلغاء قانون يحرم مجموعات معينة من حق التصويت.

وقال المستشار القانوني للجنة خلال جلسة اللجنة العاصفة، إن نتيجة مثل هذا الموقف ستكون أن الحق في التصويت نفسه لن يكون محميا بموجب النظام القانوني الجديد الذي سيتم إنشاؤه من خلال الإصلاحات القانونية بعيدة المدى التي تدفع بها الحكومة.وقال المستشار القانوني للجنة غور بلاي: "وفقا لهذا النظام، إذا مسست بحق التصويت، فليس للمحكمة العليا الحق في إبطال ذلك."وأشار بلاي، للمرة الثانية هذا الأسبوع، إلى أن التشريع سيضر أيضا بالحقوق المدنية الأساسية التي استمدتها المحكمة العليا من خلال تفسيرها لقوانين الأساس ولكن لم يتم توضيحها صراحة. وهذا يشمل الحق في المساواة وحرية التعبير، وهما حقان راسخان في قراءة المحكمة لـ"قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته."وقال: "يؤدي هذا إلى وضع تكون فيه حرية التعبير غير محمية."

قال روتمان أنه على الرغم من اعتقاده بضرورة حماية هذه الحقوق، إلا أن كبح تجاوزات المحكمة يمثل أولوية أكبر. يمكنني التفكير في 30 إلى 40 حقا دستوريا أعتقد أنه يجب على الكنيست ترسيخها وحمايتها بحيث تكون هناك حاجة لأغلبية 61 لتجاوزها. السبب في أنني ما زلت لا أفعل ذلك يرجع أساسا إلى المراجعة القضائية بعيدة المدى في إسرائيل، والتي تُعتبر غير طبيعية مقارنة ببقية العالم وبما كان مقبولا (سابقا) في إسرائيل." وأضاف: "عندما أقول أنني أريد إزالة ومنع إساءة استخدام السلطة، فهل هذا يعني أنني أريد حاليا انتهاك هذه الحقوق؟ لا."

عندما سأله بلاي عما إذا كان يعتقد أنه سيكون من المستحسن توفير الحماية القانونية لحقوق التصويت وحرية التعبير كجزء من الإصلاح القضائي، اتهم روتمان المستشار القانوني باتباع خط استجواب "على حدود السياسي." وقال إن بلاي باتخاذ موقف يرى أنه "حتى يتم تشريع دستور كامل، لا يمكن المساس بالمحكمة العليا."

استمر الجدل المحتدم خارج اجتماع اللجنة، حيث دخل روتمان وعضو الكنيست عن حزب "العمل" غلعاد كاريف في جدال بشأن هذه القضية. وزعم روتمان، بعد أن اتهمه كاريف بأنه غير معني في حماية حق التصويت، أن البند الذي يغطي "انتخابات متساوية" في قانون الأساس من شأنه أن يترك الحق في التصويت محميا. وخلال النقاش، قال روتمان إنه سيقترح تشريعا يقدم نموذجا بديلا للمراجعة القضائية مستخدما في المملكة المتحدة ونيوزيلندا. وبموجب هذا النظام، يمكن للمحكمة أن تتمتع بسلطة مراجعة التشريع وأن

تعلن أن قانونا معينا لا يتوافق مع وثيقة الحقوق أو أي حكم دستوري آخر، ولكن لا يمكنها في الواقع إبطال قانون أو أن تأمر بتعديله. وجاء رد كاريف بالقول "روتمان، كفاك تحايلا، لست بارعا مثل نتنياهو." وأضاف "بحسب مشروع القانون الذي قدمته، فإن أي قانون كنيست يضر بأوامر هذه البنديين المركزيين [حق التصويت وحق الترشح] لن يكون خاضعا للمراجعة القضائية من قبل المحكمة العليا."

وقال روتمان "هذا نموذج للحوار [من شأنه] أن يخفف التوتر عن المحكمة العليا." وقال إن النموذج سيمنح المحكمة القدرة على إصدار "بيان ناعم بعدم الامتثال" بدلا من "السلاح الذري" الذي تمتلكه حاليا. وزعم أن "الكنيست ستكون أكثر استجابة للمقترحات من المطالب." وطلب عضو الكنيست من بلاي أن صياغة مشروع قانون وفقا لهذا النموذج، لكن لم يتم عرض مشروع القانون هذا على اللجنة بعد.

* * *

i24news: وزير الأمن الإسرائيلي: "سنشل الإرهاب في كل مكان حتى نقضي عليه"

وأشاد الوزير غالانت بالقوات في العملية الدقيقة التي نفذت تحت نيران كثيفة وانتهت بهزيمة المطلوبين.

اختتم وزير الأمن الاسرائيلي يوآف غالانت مؤخرا جولة في منطقة نابلس بالضفة الغربية. وخلالها تلقى لمحة عامة من قائد اللواء شمعون سيسو، ومن قائد دورية غولاني اللواء ماتان فيلدمان، حول الأنشطة الرئيسية لقوات الجيش الإسرائيلي والشاباك ووحدة اليمام، في مهمتهم أمس في قصبة نابلس .وصرح خلال حديثه الى قائد الوحدة ان "الجيش الاسرائيلي وقوات الامن سيعملان بقوة ضد كل من يشكل خطر على اسرائيل ". كان هذا هو الحال قبل أسابيع قليلة في جنين وأريحا، والان سيكون هكذا أيضًا في نابلس، وفي كل قطاع مطلوب منا التحرك فيه. سوف نضرب الإرهاب في كل مكان، حتى نبيده."

ونفذ الجيش الاسرائيلي عملية أمنية صباح الأربعاء، شاركت فيها فرقة اليمام الخاصة وحرس الحدود والجيش الإسرائيلي والشاباك داخل البلدة القديمة في نابلس (القصبة)، بهدف اعتقال مطلوبين متورطين في التخطيط لتنفيذ عمليات عدائية على المدى القريب. وأوضح البيان أن المطلوبين شاركوا في عملية إطلاق النار التي قُتل فيها الرقيب الأول عيدو باروخ، فضلا عن ضلوعهم في هجمات إضافية على القوات الإسرائيلية. وأسفر تبادل إطلاق النار الذي اندلع في موقع العملية، عن مقتل 11 فلسطينيا بينهم الثلاثة المطلوبون.

* * *

i24NEWS : ترحيل برلمانية أوروبية من مطار بن غوريون لدعمها حركة المقاطعة

البرلمانية الأوروبية كانت شاركت بالسابق بأسطول مرمرة الذي حاول كسر الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة

تم إبعاد عضو في البرلمان الأوروبي في مطار بن غوريون في تل أبيب وسط إسرائيل وأعيدت إلى مسقط رأسها إسبانيا بعد محاولتها دخول إسرائيل كجزء من بعثة دبلوماسية للسلطة الفلسطينية، وبرر المسؤولون الإسرائيليون قرارهم على أساس أن قانون الدولة يمنع أعضاء حركة المقاطعة من دخول القطاع وأن السياسية آنا ميراندا، التي تمثل منطقة غاليسيا، شاركت في أسطول مافي مرمرة الذي حاول كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2015. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين لوكالة الصحافة الفرنسية إنه أمر بحظر النواب الأوروبيين "الذين أعربوا عن دعمهم لمنظمات إرهابية، أو الذين حاولوا في الماضي دخول إسرائيل بشكل غير قانوني ."

وفي تغريدة لها في تويتر، قالت آنا ميراندا إن "إسرائيل طردتها بعد ساعات من الانتظار، وتم ترحيلها إلى بلدها إسبانيا"،وقالت البرلمانية الأوروبية إن الإجراء الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية في حقها كان "إهانة دبلوماسية"، و"عدم احترام" للهيئة التشريعية في الاتحاد الأوروبي. وبحسب موقع "بوليتيكو" منحت وزارة الخارجية الإسرائيلية مع ذلك تصريح زيارة للنائب في بداية الشهر. وقالت آنا ميراندا "إنه أمر لا يطاق أن تمارس إسرائيل السيطرة على أعضاء الوفد الذي يذهب إلى فلسطين وليس إلى إسرائيل." ومن جهتها كتبت رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا ، ، على موقع تويتر ، أنها "تشعر بخيبة أمل شديدة" من هذا الحادث، وأنها "ستتصل بالسلطات الإسرائيلية لتوضيح الظروف."

وكانت آنا ميراندا، وهي عضو في مجموعة الخضر / التحالف الأوروبي الحر، جزءًا من وفد مكون من ثمانية نواب أوروبيين خطط بعضهم لزيارة إسرائيل، بينما خطط آخرون لزيارة الضفة الغربية. ذكرت "بوليتيكو" أن مانو بينيدا، وهو مشرع آخر كان من المقرر أن يكون جزءًا من الوفد، تراجع في النهاية عن رحلته بعد أن مُنع من دخول إسرائيل بسبب دعمه لحركة حماس. وفي السياق أوضحت الناطقة باسم الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي نبيلة مصرالي -في تصريح صحفي- أن ترحيل ميراندا "مُستغرب"، لأن "السلطات الإسرائيلية كانت قد سمحت بدخولها بشكل صريح."

* * *

هآرتس: علامات استفهام حول توقيت العملية

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

ترتسم علامات استفهام ثقيلة حول قرار قيادة المنطقة الوسطى وفرقة "يهودا" و"السامرة"، صباح الأربعاء، إرسال قوات كبيرة في وضح النهار الى قلب القصبة في مدينة نابلس بهدف اعتقال ثلاثة مطلوبين فلسطينيين مسلحين. انتهت الحادثة بقتل 11 فلسطينياً، بينهم ثلاثة مواطنين كبار في السن يبدو أنه لم تكن لهم أي علاقة بالخلية المسلحة. يمكن أن يشجع هذا الآن على المزيد من عمليات الانتقام من الضفة، وربما أيضا اطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

في حادثة جنين، قبل شهر، التي انتهى فيها دخول مشابه الى مخيم جنين للاجئين بقتل عشرة من المسلحين الفلسطينيين، تم ذكر إمكانية أن يكون المطلوبون "قنبلة موقوتة"، وهو مصطلح حتى ذلك الحين كان يبدو مبالغا فيه، بشكل غير مباشر. في هذه المرة البيان المشترك للجيش و"الشاباك" يتحدث عن أن المطلوبين كانوا "متورطين في عمليات اطلاق نار في يهودا والسامرة والتخطيط لتنفيذ عمليات اطلاق نار أخرى في الوقت القريب جدا". كالعادة، لم تتم إضافة أي تفاصيل الى البيان أو اثباتات.

الاحداث تكرر نفسها، والعمليات المشابهة في وضح النهار وفي قلب مناطق فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة عليها منذ فترة، تنتهي بقتل جماعي لفلسطينيين. كل ذلك كان معروفاً مسبقاً. جنين ونابلس بشكل خاص مليئة بالسلاح الاوتوماتيكي. عندما تدخل قوة إسرائيلية كبيرة لإجراء اعتقالات في عمق منطقة مأهولة يتم الاخذ في الحسبان بأن المطلوبين سيرفضون بقوة اعتقالهم، وأن عشرات المسلحين الآخرين سيتدفقون الى المكان من اجل الاشتباك مع القوات الإسرائيلية ومحاولة ضرب مؤخرتها عند خروجها من المنطقة. تحت نار ثقيلة لا يوجد امام الجنود ورجال "الشاباك" ووحدات الشرطة الخاصة أي خيار عدا الرد على اطلاق النار كي يدافعوا عن انفسهم وأن يخرجوا بسلام. عندما يدور الحديث عن محيط حضري مكتظ، يطلق فيه المسلحون النار من فوق الاسطح ومن زوايا الشوارع ومن داخل الازقة الضيقة فمن المرجح أنه اثناء تبادل اطلاق النار سيصاب مدنيون.

حقيقة أن هذه الأمور متوقعة ومعروفة تثير مجددا سؤال ما هي أهمية وضرورة العملية صباح أول من أمس، التي حصلت على المصادقة من الجهات العليا في إسرائيل. اذا كان المسلحون يختبئون داخل نابلس وتوجد معلومات استخبارية عن مكانهم، ألم يكن بالإمكان اغلاق المنطقة واحتوائها انتظاراً للدخول في الليل، الامر

الذي يعتبر اقل خطورة بقليل؟

علامات الاستفهام تزداد على خلفية الصورة الشاملة. هذه الصورة لا تتعلق فقط بالدمج بين التشريع الذي يدفع قدما بانقلاب نظامي وبين الفترة المتوترة أصلا في "المناطق" مع موجة عمليات طويلة بشكل خاص وقبل تصعيد تتوقعه أجهزة الاستخبارات عند بداية رمضان بعد نحو شهر تقريبا. يجدر الذكر بأنه في بداية الأسبوع الماضي وردا على قتل عشرة مدنيين في عمليات صعبة في القدس، صادق الكابنت على شرعنة عشر بؤر استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية وعلى الدفع قدما ببناء بحجم استثنائي في المستوطنات القائمة (مجلس التخطيط الأعلى في الضفة في جلستين سيصادق على بناء ما لا يقل عن 7 آلاف وحدة سكنية).

هذا القرار، الذي عن طريقه حاول رئيس الحكومة، نتنياهو، صد طلبات الجناح اليميني المتطرف في الحكومة بعقاب جماعي للفلسطينيين في شرقي القدس والضفة، كلفه التوتر مع الأميركيين. دفعت السلطة الفلسطينية قدما ردا على ذلك مشروع قرار في مجلس الامن يدين قرار الكابنت، وفحصت الإدارة الاميركية الانحراف عن سياستها الثابتة والامتناع عن فرض الفيتو.

بجهود كبيرة وبتوجيه من نتنياهو تم الاتفاق على حل وسط مع الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية. في اطار هذا الاتفاق اضطرت الحكومة الى التعهد بأن لا تتم في الأشهر القريبة القادمة شرعنة أي بؤر استيطانية جديدة، وأن لا تتم المصادقة على بناء آخر. ولكن كان هناك أيضاً تفاهم آخر بقيت تفاصيله غامضة قليلا بشكل متعمد. فقد تقرر أن توقف إسرائيل الدخول الى مناطق أ التابعة للسلطة الفلسطينية، في حين تتعهد السلطة مرة أخرى بأن تحاول نشر قواتها الأمنية في المدن الصاخبة، جنين ونابلس. هذه التفاهمات تم التوصل اليها، الاحد الماضي، قبل ثلاثة أيام من العملية الواسعة في نابلس.

المطلوبون الثلاثة الذين كانت القوات تنوي اعتقالهم، لكنهم قتلوا لأنهم قرروا مواصلة القتال، كانوا أعضاء في التنظيم المحلي في القصبة "عرين الأسود". أحدهم متهم بالتورط في قتل جندي جفعاتي، عيدو باروخ، قرب مستوطنة شفيه شومرون في تشرين الأول الماضي. بعد أسبوعين قتل عدد من رؤساء التنظيم، وتم اعتقال عدد كبير من أعضائه في نابلس. ولكن الشائعات عن موت "عرين الأسود" تبين أنها سابقة لأوانها. أيضا الآن، الجيل الشاب في هذا التنظيم يواصل العمل، في الواقع في هذه الاثناء على نار هادئة نسبياً.

القتل الكثير الذي وقع في نابلس يتوقع أن يجر في اعقابه كالعادة محاولات ثأر من قبل شباب فلسطينيين يعتبرون القتلى ابطالا وطنيين. يتوقع أيضا ردود من غزة عن طريق اطلاق الصواريخ. في جهاز الامن يواصلون التقدير بأنه لا يوجد لسلطة "حماس" في القطاع أي مصلحة في هذه الاثناء في تصعيد غير مراقب. تواصل "حماس" الاستفادة من التحسن في الوضع الاقتصادي الذي يجلبه الـ 17 ألف عامل من القطاع الذين يُسمح

لهم العمل في إسرائيل. اليوم يتوقع أيضا وصول المنحة الشهرية المالية من قطر الى القطاع. حتى الآن الاعفاء مقابل لا شيء مستحيل. وبالتالي فان اطلاق الصواريخ، ربما من فصائل صغيرة في القطاع، سينظر اليه على أنه احتمالية معقولة. تواصل إسرائيل التحذير من التصعيد في رمضان، لكن يبدو أن بعض الخطوات التي تتخذها تعزز الاصطدام أكثر مما تبعده.

* * *

يديعوت أحرونوت: إلى متى ستفضل "حماس" إبقاء غزة خارج "اللعبة"؟

بقلم آفي يسسخروف

أحد عشر قتيلاً ونحو مئة جريح، ستة منهم في وضع خطير. أعداد كهذه لا نتذكرها إلا من الأيام القاسية خلال انتفاضة الأقصى او الانتفاضة الأولى، وهي تدل على شيء واحد: لم يعد الحديث يدور عن مواجهة بين قوات الجيش الإسرائيلي وبين بضعة مسلحين افراد. فالجمهور الفلسطيني ينضم، أحيانا بجموعه، الى المواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية. أول من أمس، بعد مرور بضع ساعات فقط من انتهاء أحداث القتال في نابلس سجلت تظاهرات اولى في وسط رام الله، بل في حدود قطاع غزة. قد نكون ما زلنا بعيدين عن أيام نهاية أيلول 2000 او بداية كانون الاول 1987، وفي الشوارع يظهر عشرات آلاف المتظاهرين، لكن بوتيرة الأحداث الحالية يمكن بالتأكيد القول ان الميل واضح. التصعيد بات هنا.

ثمة دليل آخر على الوضع الصعب على الارض؛ هو البيان الذي صدر بعد الظهر يؤكد أن اليوم (أمس) اضراب عام في الضفة الغربية. فقد أعلن اتحاد المعلمين الفلسطينيين عن تعطيل المدارس في الضفة وفي شرقي القدس، وهذه ليست خطوة تضامن مع المعلمين الإسرائيليين الذين سيضربون هم أيضا. المعنى هو أن عشرات الاف الفتيان ممن لن يصلوا الى التعليم سيبحثون عن سبيل للتنفيس عن احباطهم بسبب الوضع الامني و/او بسبب الكراهية المتصاعدة التي يشعرون بها تجاه إسرائيل. إذاً، لعل شرطة إسرائيل، بأمر من بن غفير، توسع التفتيشات في شرقي القدس، بل تعتقل مشبوهين في أعمال غير قانونية، لكن بالتوازي، فان عملية مثل تلك التي كانت في نابلس، ستشعل التصعيد في "المناطق". يمكن التقدير بأن عملية كهذه، في وضح النهار في قلب القصبة في نابلس، كانت حيوية ولعلها حتى منعت عملية مضادة، لكن يوجد لهذا وسيكون ثمن: في الايام القادمة من شأننا أن نشهد تظاهرات عنيفة، ولشدة الأسف أيضا محاولات عمليات ثأر. دعا اتحاد المعلمين "للخروج في مسيرات غضب في كل حي وشارع احتجاجا على قتل الشهداء، في كل أماكن ونقاط الاحتكاك". ومرة اخرى فان هذه الدعوات تذكر من ايام بداية انتفاضة الاقصى، عندما كانت اتحادات

العمال والعاملون على انواعهم هي اولى من تصدرت الآلاف وبعدهم انضم ايضا المسلحون.
هذه تطورات متوقعة الى هذا الحد او ذاك. السؤال الكبير الذي بقي مفتوحا هو كيف ستتصرف "حماس" و/او "الجهاد الإسلامي" في غزة؟ من سلوك "حماس" في الأشهر الأخيرة يبدو واضحا ان ليس في نيتها ان تتوجه الى التصعيد في قطاع غزة. فهي تسعى لأن تحافظ على غزة هادئة وتشعل الضفة الغربية. بل ان "حماس" أعلنت عن ذلك. يوجد لها غير قليل من الذخائر الاقتصادية ستخسرها مثل دخول 17.500 عامل فلسطيني من غزة الى إسرائيل، أجرهم المتوسط أعلى عشرة اضعاف من الاجر المتوسط في غزة. هكذا ايضا بالنسبة لحجم التجارة بين القطاع وبين مصر الآخذ بالاتساع، ومعدل البطالة الذي تقلص في القطاع في السنوات الاخيرة ويصل الآن الى "فقط" 44.7 في المئة في غزة. كل هذه يمكنها أن تكون اعتبارات في قرار "حماس" الابقاء على الهدوء هذه المرة أيضاً.
لدى "حماس" اليوم كمية صواريخ تشابه الكمية التي كانت لها عشية "حارس الاسوار". بينما يواصل محمد ضيف الانكباب على بناء القوة العسكرية للمنظمة رغم عمره المتقدم نسبياً وإصاباته الماضية. ضيف وقيادة الذراع العسكرية ينشغلان في الاشهر الاخيرة في تطوير مكثف للمسيرات الانتحارية، التي يمكنها أن تلحق ضررا في الجانب الإسرائيلي. من الصعب أن نقول حتى متى ستفضل "حماس" الإبقاء على غزة خارج اللعبة، يحتمل أن هذا قرار استراتيجي، ولكن من غير المستبعد في ضوء عدد المصابين العالي أن يكون الإغراء لـ"حماس" كبيرا.

* * *

معاريف: الإصلاح القضائي سينهي نموذج "جيش الشعب": إسرائيل لا تستطيع تحمُّل النتائج

بقلم اللواء في الاحتياط يسرائيل زيف

الموضوع المهم جداً، الذي لم يأخذه قادة الانقلاب القانوني في الحسبان، هو حجم تأثيره الدراماتيكي في صورة الدولة، وفي نظر الجمهور، ونتيجةً لذلك، مدى استعداد جزء كبير من المجتمع للاستمرار في الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي النظامي والاحتياطي.
منذ قيامه وحتى اليوم، المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع يتجمع حول العلم، ومجتمع معبّأ، ومجتمع محارب، ومجتمع تطوعي، ومجتمع موحد في مواجهة التهديد ومحاولة إلحاق الأذى به من الخارج. الجيش الإسرائيلي هو الدعامة الأساسية التي تمثل المجتمع، وهو بوتقة الصهر التي صاغت على مدار الأجيال الصورة الاجتماعية لدولة إسرائيل وروحها الوطنية. وعلى مدار الأعوام، تحول الجيش إلى نموذج يُحتذى في نظر

العالم كله؛ والمؤشر الأهم لقياس حصانة دولة إسرائيل هو الالتزامات الاجتماعية المتبادلة، المستندة إلى التعاطف والاستعداد للخدمة في الجيش الإسرائيلي النظامي والاحتياطي.

في العالم، وبدءاً من منتصف القرن العشرين، أخذ نموذج الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي، الذي تبنّته أغلبية الدول، يتراجع كثيراً. والسبب الأساسي لذلك هو تراجُع الرغبة والحافز الشخصي لدى المواطن في تكريس سنوات مهمة من عمره من أجل الدولة. عبء الخدمة العسكرية الذي وقع بصورة غير متساوية على قسم من السكان، وعدم وجود تهديد وجودي لهذه الدولة، ألحق ضرراً كبيراً باستعداد المجتمع للاستمرار في القيام بالخدمة العسكرية.

ألغت الولايات المتحدة قانون الخدمة العسكرية الإجبارية بعد حرب فيتنام، على خلفية الاحتجاج الشعبي وعدم الرغبة في التجنُّد؛ وفي أوروبا غيّرت نصف الدول قانون الخدمة العسكرية الإلزامية بعد نهاية الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي في التسعينيات، وبعد أن تحولت جيوش حلف شمال الأطلسي من الدفاع عن الوطن إلى قوة لحفظ السلام والمهمات الإنسانية.

الانتقال من الخدمة الجماعية إلى الخدمة التطوعية في كل هذه الدول أدى إلى تغيير كبير جداً في الطابع الوطني الاجتماعي لهذه الدول، وخفّض من قدرتها على الدفاع عن نفسها، باستثناء الولايات المتحدة وإنكلترا. مع بداية الحرب في أوكرانيا، أُصيبت الدول الأوروبية بالذعر، وبدأت سباقاً مجنوناً على التسلح، لكن بناء جيش مقاتل يتطلب أعواماً كثيرة.

لا تستطيع دولة إسرائيل، التي تعيش في ظل تحديات أمنية كبيرة ومعقدة، التخلي عن الروحية التطوعية والخدمة الإلزامية، وهي بحاجة إلى أن يكون لديها جيش قوي لعشرات الأعوام. ومن أجل المحافظة على الأمن الجاري في "المناطق وغزة" وعلى الحدود، يحتفظ الجيش بعشرات الكتائب من الجنود النظاميين وعشرات الكتائب من الاحتياطيين على مدار السنة. وفي حال نشوب حرب على عدة جبهات، سيكون الجيش بحاجة إلى أكثر من عشرة ألوية. ومن دون جيش نظامي قوي، ومن دون جيش من الاحتياطيين متماسك بفضل حوافز غير عادية، فإن السور الأمني لإسرائيل يمكن أن يُخترق، ولن ينجح الجيش في الدفاع عن الدولة وتحقيق أهدافه.

الخطوات الأخيرة التي تقوم بها الحكومة تصدّع المجتمع كضربات الفأس. ويبدو أن الحقبة التي كانت تتصرف فيها الحكومة المنتخبة، بصفتها حكومة الجميع، قد انتهت. للمرة الأولى في إسرائيل تأتي حكومة مثيرة للجدل، ليست بحاجة إلى إرضاء الجميع، ولديها صلاحيات واسعة، مثل شن الحرب، أو ضم مناطق من أجل تحقيق سياستها، لكنها لا تملك الشرعية كي تغيّر بصورة جذرية الأساس القضائي والقانوني والقيمي الذي أقيمت

الدولة عليه، من دون الحصول على موافقة واسعة جداً.

يبدو أن هذه الحكومة وضعت هدفاً لها، هو تغيير البنية التحتية الأساسية لإسرائيل، من خلال تفكيك الوحدة الإسرائيلية وتحطيم القيم الوطنية وتقويض الأساس الديمقراطي الذين نعيش فيه. المشكلة في هذه الخطوات هي أنها لن تنتهي فقط بتظاهرات، وبإلحاق الضرر بالاقتصاد. التصدّع الذي نشهده في الأيام الأخيرة يثير إحساساً عميقاً لدى شرائح كبيرة من المجتمع، بأنهم تعرّضوا لخيانة كبرى، من هنا، تزداد الأصوات التي تعبّر عن عدم استعدادها للقيام بالتزاماتها الوطنية، وعدم استعدادها للخدمة في الجيش، ورفضها التعاون مع ما تمثله هذه الحكومة البشعة. هذه الأصوات التي تصدر عن المئات والآلاف في إسرائيل من الذين يرون أن الانقلاب السياسي لا يأخذهم في الاعتبار، ويقضي على أسس الدولة التي حاربوا من أجلها، ويشكل "قطيعة" معهم. يرى كثيرون أن الوضع الحالي ينهي التزاماتهم الوطنية، وهذا يشكل بُعداً للأزمة الوطنية شديد الخطورة.

عدم استعداد كثيرين للاستمرار في القيام بواجبهم في الدفاع عن إسرائيل، من خلال الخدمة في الجيش والاحتياطيين، يمكن أن يتحول إلى فوضى وفقدان السيطرة من جانب الدولة، ومثل هذا الوضع لا رجعة عنه، ولم يسبق أن واجهناه من قبل.

إذا كانت الحكومة الإسرائيلية تريد الاستمرار في طريق الفتنة والشرذمة، فعليها أن تأخذ في الحسبان أن التصدّع الاجتماعي التي تخلقه سيُلحق ضرراً وطنياً كبيراً، وستضطر إسرائيل إلى مواجهة واقع سيشهد تغييراً دراماتيكياً في عقيدتها الأمنية، بما في ذلك نموذج جيش الشعب الذي سيتحول إلى جيش من المتطوعين. بيْد أن مثل هذا الجيش لا يمكنه، من الناحيتين الاقتصادية والعملية، النجاح في مواجهة جزء من التحديات التي تواجهها المؤسسة الأمنية والجيش الإسرائيلي اليوم.

خدم الوزير ليفين في سلاح الاستخبارات، ومن المفترض أنه يفهم جيداً هذه الأمور. إن نجاح الإصلاحات قد يتبين أنه "انتصار بيروسي" [انتصار يخلّف دماراً كبيراً]، وسيؤدي انتصار آخر كهذا إلى خسارتنا.

* * *

هآرتس: مع الأزمة الاقتصادية: الابن يهاجم لبيد والزوجة "تصفف شعرها" في لندن.. ونتنياهو في حالة ذعر

بقلم أوري مسغاف

ترجمة: صحيفة القدس العربي

الثلاثاء الماضي في الساعة 18:41 نشر بنيامين نتنياهو فيلماً قصيراً، كان فيه مستعجلاً ومتباكياً، توسل فيه إلى إجراء حوار. في الساعة 19:42 نشر الليكود البيان التالي: "لبيد مستعد للتحدث مع مؤيدي الإرهاب، مستعد للجلوس معهم في الحكومة، مستعد لإعطاء ممتلكات قومية لـ"حزب الله"، لكنه غير مستعد للدخول في حوار معنا من أجل التوصل إلى اتفاق وطني واسع حول الإصلاح لتعزيز الديمقراطية. هذا سخيف!". يقف على رأس الليكود نتنياهو آخر. الفجوة بين الدعوة للوحدة، والعودة إلى اتهام الطرف الثاني بالخيانة والإرهاب والخضوع لـ"حزب الله"، بلغت ساعة. "أريد مساعدتك"، قال اريئيل شارون لنتنياهو ذات مرة. "لكني لا أعرف إذا كنت سأصدق يدك اليمنى أم اليسرى". هذا ليس انفصاماً في الشخصية. يقف على رأس الليكود فعلياً نتنياهو آخر، هو يئير نتنياهو. التغريدات والردود لـ "الليكود" يصوغها طاقم صغير يتكون منه ومن بعض أصدقائه الذين يتم تشغيلهم كمستشارين إعلاميين. أشخاص لا يعرفون المحيط المجنون الموجود في حصن يعمل منه الآن رئيس الحكومة على تخريب إسرائيل. هذا هو نفس يئير الذي اتهم "الشاباك" في هذا الأسبوع، الذي يعتبر والده المسؤول عنه، بمحاولة القيام بانقلاب.

سارة في بريطانيا منذ أسبوع، سافرت في ظروف غامضة. لم يتقرر بعد موعد عودتها. الابن العاقل، افنر، هرب إلى هناك لدراسة اللقب الثاني، كما هي العادة في أوساط عائلات إسرائيل الثانية. ليس عبثاً أن طلب الزوجان نتنياهو من الدولة مضاعفة ميزانية الماكياج وتصفيف الشعر والملابس لهما، إضافة إلى تحويل شقة بملكية الدولة إلى صالون تجميل خاص: نحن بحاجة إلى كثير من الوحل لتغطية الحقيقة. والحقيقة أن نتنياهو في حالة ذعر: الشيكل يهبط، والتضخم يرتفع، والفائدة ترتفع، ورؤوس الأموال تهرب، والاستثمارات تتوقف، والجمهور يخرج إلى الشوارع وإلى المفترقات حيث المليشيات المضادة تتكون من حفنة تحمل لافتات مكتوباً عليها "يساريون خونة"، أو إرهابيون يهود من حركة كاخ يلصقون لافتات تحذيرية على باب مقهى مغلق في "كفار سابا".

إعادة تبني العلم الوطني في المظاهرات تخرج الأبواق والمساعدين عن أطوارهم. والاستطلاعات تظهر بأن نسبة كبيرة من مصوتي الليكود غير معنيين بفرض الانقلاب. في القريب، سيشعرون بالثقب الموجود في

جيوبهم. التوسل الفارغ لـ"الحوار" استهدف أذنهم، وبالطبع استهدف الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وقوى السوق التي تنظر بدهشة إلى الهستيريا وتستخلص الدروس.

سيأتي شهر رمضان حاملاً خطر الاشتعال. إسرائيل في بداية أزمة قانونية واقتصادية وأمنية. وإسحق هيرتسوغ يستمر في محاولة ترتيب شرعية لنتنياهو؛ ثورة مخملية. في هذا الأسبوع، يشعر "بالحزن". الرئيس الذي التفوا عليه يشعر بالإهانة والغضب. وهذا ما يشعر به الجمهور الإسرائيلي الذي هب للدفاع بجسده عن الديمقراطية. لقد حان الوقت للمعارضة البرلمانية في الكنيست بجميع أعضائها أن تكون إلى جانبهم. لا حاجة للصدمة من كل مناورة، والأخبار الكاذبة من تالي غوتلب وعميت سيغل، يكفي أن تسقط مثل غبي في مصائد نصبت لك قبل تصويت مصيري. كفى للصور المبتسمة مع نتنياهو، كفى للعناق مع كرعي والانفجار بالضحك مع لفين. لا يجب أن تمزح الضحية مع الجلاد.

عليهم أخذ الإلهام والمثال من المستوى المهني والعملي. المستشارة القانونية للحكومة ورجالها يظهرون صموداً مثالياً أمام الهجمات والتهديدات لهذه المافيا. المفتش العام للشرطة وقيادته العليا يرفضون التأثر من وزير شؤون الأرغفة والحمامات. لا حاجة للاستقالات، بالعكس، هذا ما يأمله الطرف الثاني.

غداة دعوة نتنياهو إلى "الحوار هنا والآن" واصل قطار التشريع السفر الحثيث نحو الانقلاب: فقرة الاستقواء، تسويغ درعي، تحييد جهاز التحقيق مع رجال الشرطة، قانون استخدام الخميرة، توسيع صلاحيات المحاكم الحاخامية. في موازاة ذلك، أي في الوقت الذي يختنق فيه شعب إسرائيل من فوائد القروض السكنية، ها هي اللجنة المالية تجتمع. جدول الأعمال: المصادقة لعائلة نتنياهو على تمويل كامل لمنزلين خاصين وتغطية رحلات سارة إلى الخارج ومضاعفة ميزانية الماكياج والملابس. لقد تم إعلان الحرب علينا، ومن يمد يده لهؤلاء الأشخاص يعتبر مجرم حرب.

* * *

هآرتس: إقرار بناء 7 آلاف وحدة سكنية في الضفة.. وإسرائيل: كان على الولايات المتحدة ألا تنضم لبيان مجلس الأمن

بقلم ينيف كوفوفيتش

صادق مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية أمس على الدفع قدماً ببناء نحو ثلاثة آلاف وحدة سكنية في المستوطنات، واليوم يتوقع أن يصادق على ببناء نحو أربعة آلاف وحدة سكنية أخرى. في اليومين يتوقع أن

تكون هناك مصادقة على بناء عدد من الوحدات السكنية أعلى من العدد الذي صودق عليه خلال السنة الماضية أو السنة التي سبقتها (4427 و3645 وحدة سكنية على التوالي).

جزء من خطط البناء التي ستطرح على طاولة المجلس تستهدف شرعنة بؤر استيطانية قائمة بأثر رجعي. البؤر غير القانونية مثل "بوابة أريحا" و"بني كيدم" و"زيت رعنان" و"نوفيه نحاميا" يتوقع أن تحصل على مصادقة نهائية. باستثناء بوابة أريحا التي سيصادق عليها كمستوطنة مستقلة بعد ثلاث سنوات من اتخاذ قرار حولها، فإن البؤر الأخرى ستتم شرعنتها كأحياء في مستوطنات قائمة، رغم أنها تدار كمستوطنات معزولة وهي غير قريبة من المستوطنات الأخرى. هكذا فإن بؤرة "بني كيدم" الاستيطانية التي يعيش فيها رئيس لجنة الدستور في الكنيست، سمحا روتمان، ستتم شرعنتها كحي في مستوطنة "متساد"؛ و"زيت رعنان" ستتم شرعنتها كحي في مستوطنة "تلمون"؛ أما "نوفيه نحاميا" ستتم شرعنتها كحي في مستوطنة "رحاليم". إضافة إلى ذلك، يتوقع المجلس أن يعطي المصادقة الأولية على خطة البناء التي ستشرعن "نتيف هابوت"، وهي بؤرة استيطانية أخليت جزئياً قبل بضع سنوات وستتم شرعنتها كحي في مستوطنة "اليعيزر". إلى جانب البؤر الاستيطانية، يتوقع المجلس أن يمضي في البناء في عدد من المستوطنات، من بينها مستوطنات معزولة مثل "معاليه عاموس" و"نوكديم" و"ألون موريه" و"كفار تفوح". المستوطنات التي يتوقع الدفع بها قدماً بأكبر عدد من الوحدات السكنية هي "معاليه أدوميم" (نحو 1100 وحدة)؛ و"كوخاف يعقوب" قرب رام الله (630 وحدة)؛ و"جفعات زئيف" (485 وحدة)؛ و"معاليه عاموس" في شمال شرق الخليل (485 وحدة) و"اليعيزر" قرب "كفار عصيون" (430 وحدة).

في الأسبوع الماضي، قال الوزير في وزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش بأن مجلس التخطيط الأعلى سينعقد في جلسة إضافية في أيار القادم. خلال فترة الحكومة السابقة أكثرت قيادة المستوطنين من التذمر بسبب عدم المصادقة على ما يكفي من خطط البناء في المستوطنات، وطلبت انعقاد المجلس لجلسات متقاربة أكثر. المضي في بناء الوحدات السكنية في المجلس هو نتيجة قرار الكابنيت السياسي الأمني قبل أسبوعين، الذي قرر في ذلك الوقت أيضاً شرعنة عشر بؤر استيطانية كتسع مستوطنات مستقلة – هذه خطوة لم يكن لها مثيل منذ سنوات. البؤر التي تقررت شرعنتها هي "آفي غيل" و"بيت حوجله" و"جفعات هرئيل" و"جفعات ارنون" و"متسبيه يهودا" و"ملاخي هشالون" و"عشهئيل" و"سديه بوعز" و"شحريت".

الإثنين، نشر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بياناً عبر فيه عن "قلق عميق من قرار إسرائيل توسيع البناء في المستوطنات". الـ 15 دولة الأعضاء في المجلس، من بينها الولايات المتحدة، كانت مشاركة في البيان الذي جاء

فيه بأن توسيع البناء في المستوطنات "يعرض حل الدولتين على أساس حدود 1967 للخطر بصورة كبيرة". في مكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قالوا رداً على ذلك، بأن البيان "لم يكن يجب أن يقال وأن الولايات المتحدة لم يكن يجب أن تنضم إليه".

في اليوم نفسه، أعلن مكتب رئيس الحكومة بأن إسرائيل تعهدت للولايات المتحدة بأن لا تشرعن في الأشهر القريبة القادمة أي بؤر أخرى في الضفة، باستثناء البؤر العشر التي صادق الكابنيت على شرعنتها. وقال سموتريتش بعد نشر البيان، بأن "البناء في يهودا والسامرة سيستمر، والتخطيط سيتواصل، ونحن ماضون في عملية ضد السيطرة على مناطق ج". وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا نشروا قبل أسبوع بياناً مشتركاً أدانوا فيه قرار الكابنيت. استمراراً لذلك، تحدث وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، مع نتنياهو وقال له بأن بلاده تعارض اتخاذ خطوات أحادية الجانب، التي قد تزيد التوتر في المنطقة وتعرض حل الدولتين للخطر.

* * *

هآرتس: رغم تعهدها بعدم دخول مناطق "أ".. إسرائيل لأمريكا: لن نرتبط بزمن أو مكان

بقلم عاموس هرئيل

علامات استفهام ثقيلة تحلق فوق قرار قيادة المنطقة الوسطى وفرقة "يهودا والسامرة" في صباح الأربعاء، بأن ترسل قوات كبيرة في وضح النهار إلى قلب حي القصبة في مدينة نابلس بهدف اعتقال ثلاثة مطلوبين فلسطينيين مسلحين. انتهت الحادثة بقتل 11 فلسطينياً، بينهم ثلاثة مواطنين كبار في السن يبدو أنه لم تكن لهم أي علاقة بالخلية المسلحة. هذا قد يشجع الآن على المزيد من عمليات الانتقام من الضفة، وربما إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

في الحادثة التي جرت في جنين قبل شهر، التي انتهى فيها دخول مشابه إلى مخيم جنين للاجئين بقتل عشرة من المسلحين الفلسطينيين، تم ذكر إمكانية أن يكون المطلوبون "قنبلة موقوتة"، وهو مصطلح كان يبدو مبالغاً فيه. البيان المشترك للجيش و"الشاباك" يتحدث هذه المرة عن أن المطلوبين كانوا "متورطين في عمليات إطلاق نار في "يهودا والسامرة" والتخطيط لتنفيذ عمليات إطلاق نار أخرى في وقت قريب جداً". كالعادة، لم تتم إضافة أي تفاصيل إلى البيان أو أي إثباتات.

الأحداث تكرر نفسها، والعمليات المشابهة في وضح النهار وفي قلب مناطق فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة عليها منذ فترة، تنتهي بقتل جماعي لفلسطينيين. كل ذلك كان معروفاً مسبقاً. منطقة جنين ونابلس

بشكل خاص مليئة بالسلاح الأوتوماتيكي. عندما تدخل قوة إسرائيلية كبيرة لإجراء اعتقالات في عمق منطقة مأهولة يؤخذ في الحسبان أن المطلوبين سيعارضون اعتقالهم بقوة، وأن عشرات المسلحين الآخرين سيتدفقون إلى المكان للاشتباك مع القوات الإسرائيلية ومحاولة ضرب مؤخرتها عند خروجها من المنطقة. تحت نار ثقيلة، لا خيار أمام الجنود ورجال "الشاباك" ووحدات الشرطة الخاصة عدا الرد على إطلاق النار كي يدافعوا عن أنفسهم ويخرجوا بسلام. عندما يدور الحديث عن محيط حضري مكتظ، يطلق فيه المسلحون النار من فوق الأسطح ومن زوايا الشوارع ومن داخل الأزقة الضيقة، فمن المرجح أن يصاب مدنيون أثناء تبادل إطلاق النار.

حقيقة أن هذه الأمور متوقعة ومعروفة تثير مجدداً سؤالاً: ما أهمية وضرورة العملية صباح أمس، التي حصلت على المصادقة من الجهات العليا في إسرائيل؟ إذا كان المسلحون يختبئون في داخل نابلس وهناك معلومات استخبارية عن مكانهم، ألم يكن بالإمكان إغلاق المنطقة واحتوائها انتظاراً للدخول ليلاً، الأمر الذي يعتبر أقل خطورة بقليل؟

علامات الاستفهام تزداد على خلفية الصورة الشاملة. هذه الصورة لا تتعلق فقط بالدمج بين التشريع الذي يدفع قدماً بانقلاب نظامي وبين الفترة المتوترة أصلاً في "المناطق" مع موجة عمليات طويلة بشكل خاص وقبل تصعيد تتوقعه أجهزة الاستخبارات عند بداية شهر رمضان بعد نحو شهر تقريباً. يجدر الذكر بأنه في بداية الأسبوع الماضي ورداً على قتل عشرة مدنيين في عمليات صعبة في القدس، صادق "الكابنيت" على شرعنة عشر بؤر استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية وعلى الدفع قدماً ببناء بحجم استثنائي في المستوطنات القائمة (مجلس التخطيط الأعلى في الضفة في جلستين، سيصادق على بناء ما لا يقل عن 7 آلاف وحدة سكنية).

هذا القرار، الذي حاول عن طريقه رئيس الحكومة، نتنياهو، صد طلبات الجناح اليميني المتطرف في الحكومة بعقاب جماعي للفلسطينيين في شرقي القدس والضفة، كلفه التوتر مع الأمريكيين. السلطة الفلسطينية دفعت قدماً، رداً على ذلك، في مجلس الأمن بمشروع قرار يدين قرار "الكابنيت"، وفحصت الإدارة الأمريكية الانحراف عن سياستها الثابتة في الولايات المتحدة والامتناع عن فرض الفيتو.

بجهود كبيرة، وبتوجيه من نتنياهو، تم الاتفاق على حل وسط مع الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية. في إطار هذا الاتفاق، اضطرت الحكومة إلى التعهد بعدم شرعنة أي بؤر استيطانية جديدة في الأشهر القريبة القادمة، وعدم المصادقة على بناء آخر. ولكن كان هناك أيضاً تفاهم آخر بقيت تفاصيله غامضة قليلاً بشكل متعمد. فقد تقرر أن توقف إسرائيل الدخول إلى مناطق "أ" التابعة للسلطة الفلسطينية، في حين

تتعهد السلطة مرة أخرى بأن تحاول نشر قواتها الأمنية في المدن الصاخبة، جنين ونابلس. هذه التفاهمات تم التوصل إليها يوم الأحد، قبل ثلاثة أيام من العملية الواسعة في نابلس.

المطلوبون الثلاثة الذين كانت القوات تنوي اعتقالهم، لكنهم قتلوا لأنهم قرروا مواصلة القتال، كانوا أعضاء في التنظيم المحلي في حي القصبة "عرين الأسود". أحدهم متهم بالتورط في قتل جندي لواء "جفعاتي"، عيدو باروخ، قرب مستوطنة "شفيه شومرون" في تشرين الأول الماضي. بعد أسبوعين، قتل عدد من رؤساء التنظيم وتم اعتقال عدد كبير من أعضائه في نابلس. ولكن الشائعات عن موت "عرين الأسود" تبين أنها سابقة لأوانها. الجيل الشاب في هذا التنظيم يواصل العمل الآن، ولكن على نار هادئة نسبياً.

القتل الكثير الذي وقع في نابلس قد يجر وراءه محاولات ثأر من قبل شباب فلسطينيين يعتبرون القتلى أبطالاً وطنيين. يتوقع أيضاً ردود من غزة عن طريق إطلاق الصواريخ. يقدر جهاز الأمن بأنه لا يوجد لسلطة حماس في القطاع أي مصلحة في تصعيد غير مراقب في هذه الأثناء. تستفيد حماس اليوم من التحسن في الوضع الاقتصادي الذي يجلبه الـ 17 ألف عامل من القطاع، الذين تسمح لهم إسرائيل العمل فيها. غداً يتوقع وصول المنحة الشهرية المالية من قطر إلى القطاع. حتى الآن الإعفاء مقابل لا شيء مستحيل. وبالتالي، فإن إطلاق الصواريخ، ربما من فصائل صغيرة في القطاع، سينظر إليه على أنه احتمالية معقولة. تواصل إسرائيل التحذير من التصعيد في رمضان، لكن يبدو أن بعض الخطوات التي تتخذها تعزز الاصطدام أكثر مما تبعده.

* * *

تحذير إسرائيلي من تكرار نتنياهو لسيناريو بيغن وإطلاق "حرب لبنان الثالثة"

حذرت محافل سياسية ودبلوماسية في دولة الاحتلال من أن ضعف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام شركائه الفاشيين والوزراء اليمينيين، وإقرار قوانين وتشريعات دون مناقشة معمقة، قد تعيد دولة الاحتلال إلى ما يزيد عن أربعين عاما حين اندلعت حرب لبنان الأولى 1982، مع تشابه الظروف الحالية بما عايشته حكومة مناحيم بيغن في حينه. فقد ذكر أفيف ميلار الكاتب بصحيفة يديعوت أحرونوت، أنه "قبل أيام حاولت مجموعة من ضباط جيش الاحتلال في صفوف الاحتياط ممن شاركوا في حرب 1973 مع مصر وسوريا إحضار دبابة إلى القدس المحتلة كجزء من الاحتجاج على التغييرات القانونية المسماة بـ"الانقلاب."" وعبروا عن شعور مشترك بات يساور المزيد والمزيد من الإسرائيليين الذين يرون تشابها جوهريا بين تحرك حكومة نتنياهو الحالية، مع ما حصل من حرب حينها قبل خمسين عاما، وأسمتها إسرائيل في حينه بأنها "حرب الوجود الفورية على الدولة، مع أنه لو نجحت القوات السورية في عبور الجولان إلى الجليل، لكانت نهاية إسرائيل فورية." وأضاف في مقاله أنه "إذا مرّت التغييرات القانونية التي تروّج لها حكومة الائتلاف اليمينية

الحالية، فسوف تستمر عملية تفكك الدولة والمجتمع الإسرائيلي لعدة سنوات قادمة، وإذا كان علينا المقارنة، فإنني أدرك تشابهًا بما يحصل اليوم من تطورات إسرائيلية داخلية مع حرب لبنان الأولى 1982، لأنه بعد انتخابات الكنيست قبلها بعام واحد في 1981، تم تعيين أريئيل شارون وزيرًا للحرب في حكومة بيغن الثانية، وكانت حكومة "يمينية كاملة بدون يسار.""

وأكد أن "شارون في حينه، جنرال قوي لكنه سياسي عديم الخبرة، استغل ضعف رئيس الوزراء، وقرر تنفيذ رؤية سياسية-استراتيجية يمينية صاغها من مهمة تاريخية، والهدف: إحلال الهدوء الأمني في الشمال، وإلحاق الهزيمة بمنظمة التحرير في لبنان بالقوة، وتعزيز إقامة الدولة الفلسطينية في الأردن، وإحلال السلام مع الحكومة المسيحية في بيروت، واثقاً من سلامة طريقه، وكالعادة مدعوماً بخطة عسكرية فاعلة، إيمانا بالجيش الإسرائيلي وقدراته، وبالفعل فقد شرع في عدوانه، زاعما أنها واحدة من أكثر الحروب المبررة في إسرائيل، رغم أنها لم يسبقها نقاشات معمقة."

وأشار إلى أن "حرب سلامة الجليل انطلقت بالاستفادة من ظروف الساعة، وهي محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في إنجلترا شلومو أرغوف، بالتزامن مع تصاعد الاحتجاجات الداخلية، والتهديدات، والتوبيخ للحكومة الأمريكية والاقتصاديين واليهود الأمريكيين والضباط والاحتياطيين والصحفيين، حيث استدعى شارون الجيش الإسرائيلي لمحور بيروت- دمشق ليكتشف أن الشريك المقصود للسلام وهو بشير الجميّل قد قُتل، وبالتالي لن يكون هناك سلام مع لبنان، فيما انسحبت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، حتى لا تقوم دولة فلسطينية في الأردن، وهناك وقعت مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا."

وأكد أن "إزالة تهديد منظمة التحرير بعد الحرب بوقف نيران الكاتيوشا لم يمنع التشابك والانهيار الذي استمر سنوات عقب دخول حزب الله لملء الفراغ الناشئ، والنتيجة أن شارون طرد من وزارة الحرب، وفقد بيغن قبضته على عجلة القيادة، وقال: "لا يمكنني فعل ذلك بعد الآن"، ومنذ ذلك الحين ولسنوات عديدة، لم تكن هناك حكومة يمينية كاملة أخرى في إسرائيل، وبعد 20 عامًا من لبنان، تعلم شارون دروسًا بالفعل، وكرئيس للوزراء شرع في عملية "السور الواقي" عندما أشرك معه أحزاب اليسار في مطلب الحل العسكري، وبأغلبية مطلقة في الكنيست، وبالتنسيق مع الأمريكيين، نفذ العملية، وبنفس الطريقة انسحب من غزة."

يمكن الاستنتاج من هذه المخاوف الإسرائيلية أن نتنياهو اليوم الذي يسمح لوزير القضاء ياريف ليفين بتغيير التشريعات القانونية، فإن أوجه الشبه واضحة بين 1982 و2023، لأن ليفين يتصرف من منطلق إيمانه الكامل بصواب طريقه، ووفقا لشهادة أعضاء الليكود، دون إجراء نقاشات عميقة، مما يعني أن هذه الإجراءات التشريعية قد تعرف طريقها إلى محور بيروت-دمشق، من خلال اندلاع حرب لبنان الثالثة. وكما

أدرك شارون في حينه ملاءمة الظروف لتحقيق أهدافه الشخصية، فإن ليفين يدرك الفرصة التي نشأت مع تشكيل حكومة يمينية كاملة، وضعف رئيس الوزراء، ويعمل على الاستفادة منها، ولا يعلق أهمية على الإشارات والتحذيرات التي يعتبرها ضجيجا صادرا عن معارضيه السياسيين، بل يغلق نتنياهو ووزراؤه آذانهم على الاحتجاجات والمظاهرات، والتلميحات الغليظة للاقتصاديين والأمريكيين.

الخلاصة أنه بينما استغرق شارون عشرين عامًا لتطبيق الدروس من الأخطاء التي ارتكبها في بداية حياته المهنية، فربما لن تتاح لنتنياهو فرصة للتعويض، لأنه قبل بضع سنوات كان حذرًا، أما اليوم فهو يسمح لوزرائه بإشعال البرميل، حتى لو تخلل ذلك إطلاق حرب جديدة، ولن يتم التوفيق بين التصدعات الإسرائيلية الداخلية، لسنوات طويلة قادمة، وربما مثل بيغن، سيتقاعد نتنياهو بسبب خسارة قدرته على التحكم في عجلة القيادة.

* * *

القناة الـ13: بين إيران والفلسطينيين السعودية حذرة فيما يخص التطبيع مع إسرائيل

بقلم إيتي ميدان

ترجمة: فاتن أيوب. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

مع عودة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لمكتب رئيس الحكومة، وحتى قبل ذلك، كثيرًا ما تطرّق نتنياهو، خصوصًا في المقابلات التي أجراها مع الإعلام الغربي وكذلك المحلي، لإمكانية التطبيع وبناء علاقات لإسرائيل مع السعودية، ما سيؤدي، حسب قوله، لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

هذا وادعى نتنياهو هذا الأسبوع خلال مؤتمر الأمن القومي بقوله "أنا أقدّر أننا نستطيع أن نتوصل لتقدم في حال قررت القيادة السعودية أنها تريد أن تكون جزء من ذلك بشكل رسمي. وبصورة غير رسمية، هم بالفعل جزء من ذلك." رغم أنهم في إسرائيل كانوا يريدون أن يروا اتفاق تطبيع مع المملكة العربية السعودية في المستقبل القريب، ورغم أنه من غير المستبعد أنهم كانوا في المملكة العربية السعودية وجزء من مواطني المملكة معنيين باتفاق من هذا النوع، إلا أنه غير ممكن بالنسبة للمملكة، على الأقل ليس حاليًا، وعلى الأغلب على المستوى المعلن.

السعودية، بقيادة ولي العهد محمد بن سلمان، "ممزقة" بين عالمين: القلق من إيران والدعم التقليدي لفلسطين. من ناحية، التهديد الإيراني المتزايد، تهديد الطائرات بدون طيار والصواريخ التي تضعها الجمهورية

الإسلامية نصب المملكة، تخريبها في المنطقة وسحابة السلاح النووي التي تحوم فوق سماء السعودية – أجبرت السعودية على اتخاذ إجراءات ملموسة بحيث تضمن أمنها، وكذلك ايجاد حلفاء جدد لا يقلقون من المواجهة أمام الإيرانيين، واحدة منهم وربما هي الأهم في المنطقة في هذا السياق هي إسرائيل. على النقيض، الموقف السعودية التقليدي بخصوص القضية الفلسطينية، والتصعيد الأخير في الضفة الغربية – لا يسمحوا لها بالتقرب من إسرائيل، على الأقل ليس بشكل معلن. كيف سيُنظر لها في العالم وفي الشارع العربي الإسلامي، الدولة التي تدعي أنها زعيمته، وهي تطبع علاقاتها مع "العدو" الإسرائيلي الذي يذبح في الفلسطينيين في الضفة الغربية؟ بالإضافة لذلك، في الأشهر الماضية، شهدنا سلسلة من التقارير التي جاء بها أن مسؤولون سعوديون أوضحوا أن شروط المملكة للتطبيع مع إسرائيل ليست لها علاقة بالقضية الفلسطينية. وحسب نفس التقارير، فإن التطبيع الإسرائيلي السعودية سيجري في حال استجابت الولايات المتحدة لعدة مطالب سعودية بينهم: اعتراف رسمي أمريكي في العلاقات الخاصة بين البلدين، (دعم أمني، سياسي واقتصادي في المملكة وبقيادتها)، بيع معدات قتالية أمريكية للسعودية ومساعدة في خطة النووي للمملكة.

من جانبه، لا يستطيع الرئيس بايدن وإدارته الديمقراطية أن يصمدوا أمام المطالب السعودية، لكن هذا لا يهم حقًا. إن هذه التقارير، التي من غير المستبعد أن يكون مصدرها الرياض، كانت تهدف من بين جملة أمور لنقل رسالة سعودية للولايات المتحدة وإسرائيل: هل تريدون تطبيع؟ تعالوا نحونا ونحن سنواصل من هناك. عندما تم طرح المطالب السعودية على الطاولة، ومنذ اللحظة التي أصبحت معروفة للجميع، لم يُطلب من السعوديين بعد ذلك إقناع إدارة بايدن بالامتثال لها. هناك آخرون قد يفعلون ذلك من أجل مصالحهم، أولئك الذين يريدون جني مكاسب سياسية من التطبيع الإسرائيلي السعودي. ليس هذا فحسب، ففي نهاية الأسبوع الماضي، أفادت تقارير أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بقيادة وتوجيه من رئيس الحكومة نتنياهو، أجرت محادثات أمنية مع مسؤولين من جانب الحكومة السعودية، بدعم ووساطة من الولايات المتحدة، وهذا – من أجل تطوير العلاقات العسكرية والاستخباراتية بين الدول، في ضوء القلق والمخاوف المتزايدة من جانب جميع الأطراف من إيران ومساعيها في المنطقة. كما أشير إلى أنه من المتوقع أن يتم عقد اجتماع آخر بين الأطراف قريبًا، بالتزامن مع مؤتمر ميونخ للأمن.

يبدو أن الاتجاه الذي تسلكه السعودية وإسرائيل صحيح وحقيقي، إن طموح الطرفين هو أنه في نهاية العملية - سيعلن البلدان عن اتفاق تطبيع حقيقي. ومع ذلك، فإن الرأي السائد في صفوف شريحة كبيرة من الجمهور السعودي، وكذلك في العالم وفي الشارع العربي بشأن القضية الفلسطينية، سيجعل من الصعب

على المملكة الإعلان علنًا عن علاقاتها مع إسرائيل. هذا، في ظل غياب إجراءات إسرائيلية ملموسة أمام الفلسطينيين.

إذن نعم، الاتجاه صحيح، لكن الطريق لا يزال طويلاً، حيث ستضطر إسرائيل خلاله أن تثبت مصداقيتها، مع تجنب الإضرار بصخور الخلاف مع العالم العربي، مما يجعل من الصعب على المملكة العربية السعودية تطبيع العلاقات مع إسرائيل. إن التطبيع العلني ليس "مستعجلًا" بالنسبة للمملكة، التي تعترف برغبة إسرائيل القوية في تطبيع العلاقات، وتدرك أن بتغييرات أمنية معينة من جانب إسرائيل - قد تقبل بأي من الاتجاهين.

* * *

فجوات كبيرة حول الميزانيات: اجتماع حكومة "نتنياهو" انفض دون اتفاق

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تعاني وزارات كيان العدو من فجوات كبيرة في إقرار ميزانياتها التشغيلية، وقد اتضح هذا الأمر خلال الليلة الماضية، حيث واصل أعضاء قسم الموازنات إجراء المفاوضات من أجل تحقيق تقدم قبل اجتماع آخر للحكومة. فبعد مناقشة متوترة بشكل خاص حول الميزانية، تم إلغاء اجتماع مجلس وزراء العدو في الساعة الثالثة صباحاً، وتلقى وزراء العدو رسالة خلال الليل مفادها أنه سيتم الاجتماع مرة أخرى في الساعة 9 صباحاً، صاحب هذا القار قلق في وزارة المالية، فالتصويت سيؤجل إلى الأحد. وبحسب صحيفة "إسرائيل اليوم" فالوزارات التي لم يتم الاتفاق على إقرار ميزانيتها بعد: هي ميزانيات الأمن القومي، والمواصلات، والتعليم والصحة.

* * *

هليفي يحذّر من انخراط الجيش في الصراع السياسي حول الخطة القضائية

ترجمة: موقع عرب 48

في ظل المشاركة الواسعة لجنود الاحتياط في الاحتجاجات الرافضة لخطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يحذر من أن الصراع السياسي قد يتسرب إلى داخل الجيش.

حذّر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، اليوم الخميس، من انخراط الجيش في الصراع السياسي حول الخطة القضائية، وذلك في ظل المشاركة الواسعة لجنود في قوات الاحتياط في الحركة الاحتجاجية الواسعة على خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء وتقويض المحكمة العليا. وجاءت تصريحات هليفي في مراسم تخريج فوج ضباط في الجيش الإسرائيلي، وطالب هليفي الجنود في الخدمة النظامية وقوات الاحتياط بترك الخلافات في الخارج "والاحتفاظ بجيش إسرائيلي واحد وموحد"، مشيرا إلى أن "الخلاف يعصف في المجتمع الإسرائيلي في هذه الأيام."

من جانبه، قال الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، إن مهمته تتمثل في السعي للتوصل إلى تفاهات واسعة حول إصلاح الجهاز القضائي الإسرائيلي، من شأنها أن تمنع "شرخا كبيرا" في المجتمع الإسرائيلي، وذلك على خلفية مساعي الحكومة لإقرار مخططها لإضعاف القضاء. وقال هرتسوغ، الذي شارك برفقة هليفي في مراسم تخريج الضباط الجدد، "إنني أبذل قصارى جهدي للتوصل إلى اتفاقيات تمنع انقسامًا كبيرا داخلنا وتحافظ على دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. من المهم الحفاظ على نظام قضائي مستقل يحمي حقوق المواطنين والأقليات."وأضاف أن "الجيش الإسرائيلي هو جيش الدولة الذي يجب أن يظل فوق كل الخلافات السياسية. الوحدة التي توجد تحت 'ناقلة الجرحى' هي ما نحتاجه كدولة وكمجتمع، اليوم أكثر من أي وقت مضى."

ودخول الصراع السياسي حول الخطة القضائية إلى صفوف الجيش كان متوقعا، بعد الاحتجاجات الشعبية الواسعة، والعرائض التي أصدرها جنرالات سابقون وضباط وجنود في الاحتياط وكذلك في الخدمة الفعلية، وفي أعقاب العريضة الاحتجاجية ضد الخطة التي وقع عليها المئات من عناصر الشاباك السابقين.

وقال هليفي إن "الجيش هو نقطة التقاء خاصة بين الجيش والمجتمع، وبالتالي يصل الانقسام أيضا إلى أولئك الذين يخدمون في صفوفه"، وأضاف "مثلما عرفنا كيفية احتواء هذه الخصوصية طوال سنوات وجود الجيش الإسرائيلي كجيش للشعب، سنعرف كيف نفعل ذلك اليوم أيضًا." وأضاف "نحن، قادة الجيش الإسرائيلي، نتمسك بالمبدأ الذي يقول إن مهمة الجيش الإسرائيلي هي مهمة وطنية واحدة، ليس هناك ما يفوقها: حماية الدولة والحفاظ على أمن مواطنيها". واعتبر أن "من يخدمون في الجيش يخضعون للقانون وأوامر الجيش ويتصرفون وفق روح الجيش وقيمه."

وشدد على أن الجيش سيكون "متنبها ومنصتا إلى همسات الجنود حول الانقسام، ليس من أجل الانحياز إلى طرف بعينه، ولكن لنبذه بعيدًا والحفاظ على جيش إسرائيلي واحد، موحّدًا حول مهامه المعقدة". واعتبر أن

أن "جنديين احتياطيين يمكنهما الوقوف على طرفي الصراع وعدم إشراك الزي العسكري فيه." وتابع أنه "عند استدعائهما إلى الاحتياط ويرتديان الزي العسكري يتركان الخلاف في الخارج ويشاركان في مهمة واحدة كتفا إلى كتف. عندما لا يكونون في الخدمة الفعلية يكون جنود الاحتياط مواطنين ويتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون في بلد ديمقراطي."وشدد على أن "هذا الفصل والتمايز هو السبيل الوحيد للحفاظ على جيش احتياطي، وهو أمر نحن في أمس الحاجة إليه."

وبرزت مشاركة ضباط في قوات الاحتياط في الاحتجاجات المناهضة للحكومة الإسرائيلية وخطتها القضائية، وسط استخدام واسع لرموز عسكرية في التظاهرات، مثل الثكل والرتب والزي العسكري، ومؤخر قام جنود سابقون شاركوا في حرب تشرين العام 1973 بسحب دبابة من موقع نصب تذكاري عسكري في هضبة الجولان المحتلة.

* * *

هآرتس: من يساعد حكومة يائير نتنياهو هو مجرم حرب

بقلم اوري مسغاف

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

الثلاثاء الماضي في الساعة 18:41 نشر بنيامين نتنياهو فيلماً قصيراً، كان فيه مستعجلاً ومتباكياً، توسل فيه إلى إجراء حوار. في الساعة 19:42 نشر الليكود البيان التالي: "لبيد مستعد للتحدث مع مؤيدي الإرهاب، مستعد للجلوس معهم في الحكومة، مستعد لإعطاء ممتلكات قومية لـ"حزب الله"، لكنه غير مستعد للدخول في حوار معنا من أجل التوصل إلى اتفاق وطني واسع حول الإصلاح لتعزيز الديمقراطية. هذا سخيف!". يقف على رأس الليكود نتنياهو آخر. الفجوة بين الدعوة للوحدة، والعودة إلى اتهام الطرف الثاني بالخيانة والإرهاب والخضوع لـ"حزب الله"، بلغت ساعة. "أريد مساعدتك"، قال اريئيل شارون لنتنياهو ذات مرة. "لكني لا أعرف إذا كنت سأصدق يدك اليمنى أم اليسرى".

هذا ليس انفصاماً في الشخصية. يقف على رأس الليكود فعلياً نتنياهو آخر، هو يئير نتنياهو. التغريدات والردود لـ "الليكود" يصوغها طاقم صغير يتكون منه ومن بعض أصدقائه الذين يتم تشغيلهم كمستشارين إعلاميين. أشخاص لا يعرفون المحيط المجنون الموجود في حصن يعمل منه الآن رئيس الحكومة على تخريب

إسرائيل. هذا هو نفس يئير الذي اتهم "الشاباك" في هذا الأسبوع، الذي يعتبر والده المسؤول عنه، بمحاولة القيام بانقلاب.

سارة في بريطانيا منذ أسبوع، سافرت في ظروف غامضة. لم يتقرر بعد موعد عودتها. الابن العاقل، افنر، هرب إلى هناك لدراسة اللقب الثاني، كما هي العادة في أوساط عائلات إسرائيل الثانية. ليس عبثاً أن طلب الزوجان نتنياهو من الدولة مضاعفة ميزانية الماكياج وتصفيف الشعر والملابس لهما، إضافة إلى تحويل شقة بملكية الدولة إلى صالون تجميل خاص: نحن بحاجة إلى كثير من الوحل لتغطية الحقيقة.

الحقيقة أن نتنياهو في حالة ذعر: الشيكل يهبط، والتضخم يرتفع، والفائدة ترتفع، ورؤوس الأموال تهرب، والاستثمارات تتوقف، والجمهور يخرج إلى الشوارع وإلى المفترقات حيث المليشيات المضادة تتكون من حفنة تحمل لافتات مكتوباً عليها "يساريون خونة"، أو إرهابيون يهود من حركة كاخ يلصقون لافتات تحذيرية على باب مقهى مغلق في "كفار سابا".

إعادة تبني العلم الوطني في المظاهرات تخرج الأبواق والمساعدين عن أطوارهم. والاستطلاعات تظهر بأن نسبة كبيرة من مصوتي الليكود غير معنيين بفرض الانقلاب. في القريب، سيشعرون بالثقب الموجود في جيوبهم. التوسل الفارغ لـ"الحوار" استهدف أذنهم، وبالطبع استهدف الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وقوى السوق التي تنظر بدهشة إلى الهستيريا وتستخلص الدروس.

سيأتي شهر رمضان حاملاً خطر الاشتعال. إسرائيل في بداية أزمة قانونية واقتصادية وأمنية. وإسحق هيرتسوغ يستمر في محاولة ترتيب شرعية لنتنياهو؛ ثورة مخملية. في هذا الأسبوع، يشعر "بالحزن". الرئيس الذي التفوا عليه يشعر بالإهانة والغضب. وهذا ما يشعر به الجمهور الإسرائيلي الذي هب للدفاع بجسده عن الديمقراطية. لقد حان الوقت للمعارضة البرلمانية في الكنيست بجميع أعضائها أن تكون إلى جانبهم. لا حاجة للصدمة من كل مناورة، والأخبار الكاذبة من تالي غوتلب وعميت سيغل، يكفي أن تسقط مثل غبي في مصائد نصبت لك قبل تصويت مصيري. كفى للصور المبتسمة مع نتنياهو، كفى للعناق مع كرعي والانفجار بالضحك مع لفين. لا يجب أن تمزح الضحية مع الجلاد.

عليهم أخذ الإلهام والمثال من المستوى المهني والعملي. المستشارة القانونية للحكومة ورجالها يظهرون صموداً مثالياً أمام الهجمات والتهديدات لهذه المافيا. المفتش العام للشرطة وقيادته العليا يرفضون التأثر من وزير شؤون الأرغفة والحمامات. لا حاجة للاستقالات، بالعكس، هذا ما يأمله الطرف الثاني.

غداة دعوة نتنياهو إلى "الحوار هنا والآن" واصل قطار التشريع السفر الحثيث نحو الانقلاب: فقرة الاستقواء، تسويغ درعي، تحييد جهاز التحقيق مع رجال الشرطة، قانون استخدام الخميرة، توسيع صلاحيات المحاكم الحاخامية. في موازاة ذلك، أي في الوقت الذي يختنق فيه شعب إسرائيل من فوائد القروض السكنية، ها هي اللجنة المالية تجتمع. جدول الأعمال: المصادقة لعائلة نتنياهو على تمويل كامل لمنزلين خاصين وتغطية رحلات سارة إلى الخارج ومضاعفة ميزانية الماكياج والملابس. لقد تم إعلان الحرب علينا، ومن يمد يده لهؤلاء الأشخاص يعتبر مجرم حرب.

* * *

هآرتس: انقلاب النظام والتمييز الاقتصادي

أعلن بنك إسرائيل الإثنين عن رفع حاد بمعدل 0.5 في المئة للفائدة. فور ذلك، ضعف سعر الشيكل بأكثر من 1 في المئة، وواصل الضعف في الغداة أيضاً. يدور الحديث عن صافرة إنذار حقيقية: رفع الفائدة كان يفترض أن يعزز الشيكل. لكن ضعف الشيكل بدلاً من أن يتعزز، دليل قاطع على فقدان الثقة بالاقتصاد الإسرائيلي.

منذ بدأت المداولات على الانقلاب النظامي، تدق أجراس الإنذار في اقتصاد إسرائيل بكل وسيلة ممكنة. الشيكل ضعف بـ 7 في المئة منذ بداية الشهر وبـ 4 في المئة منذ بداية الأسبوع. وحسب توقعات بنوك الاستثمار في العالم، سيتواصل ميل ضعف الدولار. جدول أسهم تل أبيب هبط بـ 5.5 في المئة. وهكذا أيضاً سندات حكومة إسرائيل التي تعطي لأول مرة منذ سنين مردوداً (فائدة) أعلى من سندات حكومة الولايات المتحدة.

معظم هذه الانخفاضات تأتي بخلاف الميل العالمي، وهي نتيجة سحب الأموال من إسرائيل. كانت شركات التكنولوجيا العليا أول من أعلن عن أن المخاطرة الإسرائيلية عالية جداً، ولهذا تفضل إيداع بعض من أموالها في دول أكثر أماناً. وحذرت الشركات من مس في الاستعداد للاستثمار فيها، لأن إسرائيل بدأت تتخذ صورة دولة ذات ديمقراطية ضعيفة، لأن النذر بقفز المخاطرة الإسرائيلية نحو درجة، انتشر في كل صوب والبنوك تبلغ عن ارتفاع دائم في سحب الودائع منها، ومستشارو الاستثمار يبلغون بآلاف العائلات الإسرائيلية الغنية التي بدأت لأول مرة تعنى بفتح حساب بنكي في الخارج. في بحث داخل الكنيست أمس، قال أحدهم إن هذه وتيرة مئات العائلات في اليوم.

لا يدور الحديث فقط عن فزع إسرائيلي؛ فالصحيفة الاقتصادية المهمة "فايننشال تايمز" والبنك الأمريكي الكبيرة J.P. Morgan، ومسؤولون اقتصاديون كبار في إسرائيل وفي العالم بينهم حاصلون على جائزة نوبل في الاقتصاد، كلهم انضموا إلى التحذيرات. لم تتطرق شركات التصنيف الائتماني الدولية بعد لآثار الانقلاب الدستوري، لكن معقول الافتراض بأنها ستضمها إلى عناصر الخطر القائمة في الاقتصاد الإسرائيلي، مثلما

سبق أن فعلت منظمة الـ OECD هذا الأسبوع. ثمة تخوف من أن جزءاً من شركات التصنيف ستختار أيضاً إصدار تحذير عن تخفيض التصنيف.

فقد يزيد الانقلاب النظامي الخطر في أزمة مالية. لا حاجة للانتظار حتى يجتاز كل مراحل التشريع لنفهم هذا. كل المؤشرات تشير إلى ذلك الآن. إسرائيل، التي أظهرت مكانة اقتصادية مبهرة في السنوات الأخيرة حتى عندما شهدت دول أخرى أزمة، تتحول أمام ناظرينا إلى دولة مع ملاحظة تحذير مالية يخشى المستثمرون الاقتراب منها. رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، سيسجل كمسؤول عن هذه الكارثة.

* * *

كاتب إسرائيلي: حلم حركة المقاطعة يتحقق.. استثمارات تهرب بسرعة

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

أكد كاتب إسرائيلي، أن هدف حركة المقاطعة العالمية لـ"إسرائيل"، المعروفة بالـ"BDS"، بدأ يتحقق، وذلك عقب خروج استثمارات كبيرة من البلاد، خاصة مع تصاعد انتهاكات ومجازر جيش الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني. وقال الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي في مقال بصحيفة" هآرتس "بعنوان "حلم حركة المقاطعة يتحقق": "حلم حركة المقاطعة بدأ يتحقق بسرعة." وذكر أن مدير استثمارات رئيسيا في دار استثمار كشف له، هذا الأسبوع، أن "وتيرة إخراج الأموال إلى الخارج من مكتبه وصلت إلى 10 ملايين شيكل (دولار=3.6 شيكل تقريبا) في اليوم، وهذا الرقم في تصاعد."ونبه الكاتب إلى أن "ما يحدث الآن هو بالضبط ما أرادت حركة المقاطعة العالمية تحقيقه، وما يحدث ربما يثبت أن BDS كانت محقة؛ فقط عن طريق الأموال يمكن تغيير سياسة إسرائيل؛ اضربوا جيبها."ولفت ليفي إلى أن "شهرا ونصفا من عمليات التشريع الأولى فعلت ذلك (قرارات الحكومة المتطرفة الجديدة)، وهذا ما أراد كل من يؤيد مقاطعة إسرائيل رؤية حدوثه؛ إخراج الاستثمارات من إسرائيل، مقاطعة السوق الإسرائيلية، وفي النهاية معارضة دولية تصل لدرجة فرض العقوبات."

وبيّن أن "الجميع حتى الآن عرف أنه من دون خطوات فعلية، فإن الاحتلال لن ينتهي في أي يوم، ومن دون أن يدفع الإسرائيليون ثمنه وثمن جرائمه، جماعات وأفرادا، فلن يكون هناك أي محفز لوضع نهاية له، وحتى في الأسابيع الأخيرة كان يبدو أن هذا لن يحدث، لكنه الآن يحدث، ومن الغريب أن إضعاف جهاز القضاء الذي كان عنصريا بطبيعته، هو الذي أيقظ العالم من سباته وجزءا من الإسرائيليين من راحتهم."وأشار الكاتب إلى أن "الأمر الوحيد الواضح الذي يمكنه وقف التسريع في سن القوانين، هو الضرر الاقتصادي"، مضيفا: "الإسرائيليون الذين يخرجون أموالهم والدوليون الذين لا يستثمرون هنا، سيغيرون قواعد اللعب، المظاهرات مهما كانت صاخبة ستتلاشى بسرعة، وستذهب على نمط أي احتجاج، وأيضا الاعتصامات

والرسائل ستتآكل، فقط الأضرار الاقتصادية ستتراكم، هذه الأضرار هي فقط التي يمكنها وقف هذا الانجراف."وتابع: "هكذا كان الأمر في جنوب أفريقيا، عندما قال رؤساء القطاع التجاري للحكومة إنه لا يمكنهم الاستمرار، وهكذا سيكون هنا عند الإضرار بجهاز القضاء، فقط عن طريق الأموال."
وحذر ليفي من أن "العاصفة يمكن أن تلتهم المزيد من الأوراق في الطريق، عندما ستدفع إسرائيل ثمن أخطاء زعمائها، ربما سيكون لديهم الوقت للتفكير أيضا في الغباء الأكبر من بين كل الغباء، وهو التفكير في دولة الأبرتهايد التي يعيشون فيها، والتي يدفعون مقابلها دماء، عندها فقط سيبزغ الفجر."

* * *

استطلاعات

استطلاع: نتنياهو سيخسر الحكم بحال جرت انتخابات الآن

ترجمة: موقع عرب 48

لو جرت الانتخابات اليوم، لتراجعت قوة أحزاب الائتلاف من 64 مقعدا في الكنيست حاليا إلى 55 مقعدا، وكذلك قوة الليكود من 32 مقعدا إلى 26 مقعدا، وستحصل أحزاب المعارضة على 65 مقعدا وسيصبح "يش عتيد" الحزب الأكبر

أظهر استطلاع اليوم، الجمعة، أن أغلبية المواطنين في إسرائيل يعارضون خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، لدرجة أن رئيس الحكومة الحالية، بنيامين نتنياهو، لن يتمكن من تشكيل حكومة أخرى لو جرت الانتخابات اليوم.

وفي انتخابات كهذه، وفقا للاستطلاع الذي نشرته صحيفة "معاريف"، ستحصل جميع الأحزاب التي تتشكل منها الحكومة الحالية على 55 مقعدا في الكنيست، علما أنها ممثلة حاليا بـ64 مقعدا. وفي المقابل، ستحصل أحزاب المعارضة على 65 مقعدا. وفي حال جرت انتخابات عامة للكنيست اليوم، سيصبح حزب "يش عتيد"، برئاسة يائير لبيد، الحزب الأكبر بحصوله على 27 مقعدا، بينما يتراجع حزب الليكود إلى المكان الثاني ويحصل على 26 مقعدا، وهو ممثل اليوم بـ32 مقعدا.

وستحل قائمة "المعسكر الوطني"، برئاسة بيني غانتس، في المكان الثالث بحصولها على 19 مقعدا. ويحصل حزب شاس على 10 مقاعد، و"يهدوت هتوراة" على 7 مقاعد، "عوتسما يهوديت" 7 مقاعد، حزب العمل 5 مقاعد، الجبهة والعربية للتغيير 5 مقاعد، الصهيونية الدينية 5 مقاعد، "يسرائيل بيتينو 5 مقاعد، ومبرتس 4 مقاعد. ولن تتجاوز القائمة الموحدة نسبة الحسم. ورأى 43في المئة من المشاركين في الاستطلاع أن على حكومة نتنياهو وقف تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء كشرط للحوار بين الائتلاف والمعارضة، بينما

اعتبر 42في المئة أن حوارا كهذا ينبغي أن يجري حتى في حال استمرار إجراءات التشريع هذه. وباقي المستطلعين قالوا إنهم لا يعرفون ما الذي ينبغي فعله. وقال 67في المئة إن الشرخ الاجتماعي بين مؤيدي خطة إضعاف القضاء ومعارضيها "سيشتد"، بينما اعتبر 24في المئة أنه هذا الشرخ "سيهدأ."

وأجري الاستطلاع على عينة تمثل السكان البالغين اليهود والعرب في إسرائيل فوق سن 18 عاما، ونسبة الخطأ القصوى هي 4.3في المئة.

* * *

تقارير

i24news: المغرب يدرس اقتناء قاذفات صواريخ "بلوس" الإسرائيلية

قدرات راجمات صواريخ "بلوس" لنظام "إلبيت"، تصل إلى مسافة 300 كيلومتر، وباقتنائه من طرف القوات المغربية، ستزداد القدرات الدفاعية للمغرب قوة عبر سلاح المدفعية

قال موقع "ديفينسا" إلى أن المغرب يسعى لتطوير قدراته المدفعية عبر اقتناء أسلحة من إسرائيل، مشيرا إل بأن الزيارة التي قام بها مفتش المدفعية الملكية المغربية، محمد بن الوالي، إلى إسرائيل في الأيام المنصرمة، يدخل في إطار هذه المساعي، وذكرت مصادر متخصصة، أن المغرب يدرس اقتناء نظام "ألبيت" الدفاعي الإسرائيلي الذي يتضمن قاذفات صواريخ من طراز"PLUS" ، من أجل تعزيز قدرات سلاح المدفعية التابعة للقوات المسلحة الملكية المغربية، وفق ما أشار إليه منتدى القوات المسلحة المغربية، وموقع "ديفينسا" الإسباني. وحسب ذات المصادر، فإن قدرات راجمات صواريخ "بلوس" لنظام "إلبيت"، تصل إلى مسافة 300 كيلومتر، وباقتناءه من طرف القوات المغربية، ستزدادان القدرات الدفاعية للمغرب قوة عبر سلاح المدفعية، وسينضاف إلى عدد من الأسلحة الدفاعية البرية التي اقتنتها القوات المسلحة الملكية المغربية في السنوات الأخيرة.

ويُتوقع أن تعرف الواردات المغربية من الأسلحة الإسرائيلية ارتفاعا في السنوات المقبلة، بعد توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالين الدفاعي والعسكري، العام الماضي، على إثر الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس إلى المملكة المغربية والتي دامت يومين. ويأتي سياق قيام المغرب بتحديث ترسانته العسكرية، في وقت تعيش المنطقة المغاربية على وقع أزمة دبلوماسية حادة بين الرباط والجزائر، إضافة إلى توترات إقليمية، كانت أخرها الأزمة الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا في 2021، على إثر استقبال إسبانيا لزعيم الجبهة الانفصالية "البوليساريو" لتلقي العلاج بشكي سري داخل التراب الإسباني.

ويبدو أن الجزائر بدأت تدرك خطورة التحديث السريع الذي شرع فيه المغرب في السنوات الأخيرة، وخاصة اقتناء الرباط أحدث الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة، وهو ما دفع بالنظام الجزائري إلى تخصيص ميزانية

ضخمة للدفاع لسنة 2023 فاقت 22 مليار دولار. ومنذ أن وقع المغرب وإسرائيل اتفاقية استئناف العلاقات تحت الوساطة الأمريكية في أواخر عام 2020، أصبحت إسرائيل إلى جانب الصين والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا سوقا مهمة للمغرب من أجل اقتناء الأسلحة، حيث اقتنى المغرب عدد من الأسلحة الدفاعية من إسرائيل.

* * *

تدخلات أمريكية وأوروبية لمنع خطة حكومة نتنياهو بشأن القضاء

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تسعى أوساط أمريكية وأوروبية للتدخل لمنع الانقلاب القضائي الذي تسعى إليه حكومة بنيامين نتنياهو وسط تصاعد الاحتجاجات الإسرائيلية ضدها. ولم تقتصر الاحتجاجات الإسرائيلية على ما تقوم به حكومة اليمين من تغييرات قانونية على الداخل فقط، بل دخلت على خط معارضتها أوساط دولية تعتبر صديقة للاحتلال، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأصدرت أوساط أمريكية أوروبية سلسلة من التحذيرات، فضلا عن أجواء من السخط على تل أبيب، وكبار الشخصيات في السياسة الأمريكية تريد مقابلة كبار المسؤولين في نظام القضاء الإسرائيلي، لإجراء مناقشة معمقة بشأن التغييرات القانونية.
كشف يارون أفراهام مراسل القناة 12 أن "وفدا من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة سيصلون إسرائيل هذه الأيام بقيادة زعيم الديمقراطيين تشاك شومار، ويعتزم لقاء كبار المسؤولين الحاليين والسابقين في النظام القانوني الإسرائيلي، للاستماع منهم مباشرة لما يفكرون به بشأن الثورة القانونية التي تروج لها الحكومة، مع أننا أمام اجتماعات غير عادية، بعضها مقرر بالفعل، وبعضها مخطط له، مع قضاة ورؤساء سابقين للمحكمة العليا ومحامي دولة سابقين."وأضاف في تقريره أن "وصول هذه الوفود إلى دولة الاحتلال يوضح مدى القلق الدولي من التغييرات القانونية المزمعة، خاصة من كبار الشخصيات في السياسة الأمريكية، وفي الوقت ذاته فإن البرلمان الأوروبي ينوي إجراء مناقشة مخصصة في المستقبل القريب فيما يتعلق بالتغييرات القانونية، من خلال اجتماعات عقدتها نائبة رئيس البرلمان الأوروبي نيكولا بار، عقب لقائها بوزارة الخارجية وأعضاء الكنيست، وتحدثت في الغرف المغلقة بسلبية عن هذه التطورات." ونقل المراسل عن المسؤولة الأوروبية "تحذيرها لمستمعيها في إسرائيل أن القيم المشتركة أساس التعاون بيننا، فيما قال مسؤول إسرائيلي إننا منزعجون للغاية من هذه التدخلات، ووصفها لهذه التغييرات القانونية بأنها تشبه "وجود الفيل في غرفة الزجاج"، سخيف ومحرج حقًا."
تشيك فراليخ نائب رئيس مجلس الأمن القومي السابق، ومؤلف كتابي "مفهوم الأمن الإسرائيلي"، و"إسرائيل والتهديد السيبراني"، أكد أن "هناك العديد من الأسباب لمعارضة التغييرات القانونية، أحدها وأهمها الضرر

الجسيم الذي تسببه بالفعل للعلاقات مع الولايات المتحدة، مع العلم أن العلاقة بين تل أبيب وواشنطن كانت في طريقها إلى أزمة فعلية، لأن العلاقة الخاصة بيننا تقوم على ثلاثة أسس، أولها وأهمها القيم المشتركة، بما فيها "التراث اليهودي المسيحي"، وثانيها اللوبي الصهيوني، وثالثها أهمية إسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة."وأضاف في مقال نشرته القناة 12أنه "على عكس الرأي السائد في إسرائيل، فإن الاعتبار الأخير ثانوي في التفكير الأمريكي، والعنصران الأخيران يستمدان قوتهما من الأول، ويعتمدان عليه في وجودهما، دون منح علاقاتهما العسكرية المكانة الأولى، بدليل أن الولايات المتحدة تنظر للتغييرات القانونية بأنها هجوم على النظام السياسي الإسرائيلي ذاته، وبطريقة غير مسبوقة، حذر الرئيس ووزير الخارجية هذه المرة ليس من تحركات استيطانية في الضفة الغربية، كما في الماضي، ولكن من مخاطر التغييرات القانونية على إسرائيل نفسها."وأكد أن "المقالات في وسائل الإعلام الغربية تصرخ عن حجم التصدّع القائم، ويتوسل السفير الأمريكي في إسرائيل وأصدقاؤه الرئيسيون لوقف التغييرات القانونية، إضافة للضرر التراكمي الذي ألحقته سياسة الاحتلال بالقضية الفلسطينية، على مدى عقود، بصورتها كدولة تسعى للسلام، وعلى مر السنين ازداد الاعتراف في الولايات المتحدة بأن إسرائيل تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الركود السياسي، وقد أدى صعود الحكومة اليمينية لترسيخ هذه القناعة، مما أدى لتآكل صورة إسرائيل أكثر."

أكثر من ذلك، يقول المسؤول الإسرائيلي إن "رفض إسرائيل تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا أثار تساؤلات في الولايات المتحدة حول كونها حليفًا موثوقًا به، مع العلم أنه في الانتخابات الرئاسية لعام 2020 دعا ثلاثة مرشحين بارزين لجعل المساعدة الأمريكية لإسرائيل مشروطة بتغيير سياستها بشأن القضية الفلسطينية، ومنذ ذلك الحين بدأت الفكرة تكتسب زخمًا، خاصة مع حدوث تغييرات ديموغرافية أساسية في الولايات المتحدة، لا تتعلق بإسرائيل، لكن لها بالفعل تأثير سلبي على العلاقات معها."

وأشار إلى أنه "في 2028، ومع نهاية حزمة المساعدات الأمريكية الحالية، سيصل إجمالي حجم المساعدات لمبلغ وهمي يبلغ 170 مليار دولار، والجيش الإسرائيلي يبني على حزمة مدتها عشر سنوات أخرى." وأضاف: "حتى قبل الانقلاب القضائي الجاري فقد كان من المتوقع أن يكون هناك صراع صعب بين واشنطن وتل أبيب من أجل الموافقة على تجديد تلك الحزمة من المساعدات، لكن الأخطر الآن أن الصراع سينشأ لضمان استكمال الحزمة الحالية، حيث تشكل المساعدات الأمريكية 40 بالمئة من ميزانية جيش الاحتلال، بما يغطي ميزانية المشتريات بالكامل، مع أن قيمتها النقدية ليست الشيء الرئيسي."

يكمن التخوف الإسرائيلي من المعارضة الأمريكية للإجراءات القانونية الجارية من الخسارة التدريجية لحليف كبير وموثوق، فالولايات المتحدة هي التي تحافظ على الميزة العسكرية النوعية لدولة الاحتلال في المنطقة، وتوفر ضمانا لوجودها، وتحضر الاستعدادات الدائمة لمواجهة سيناريوهات مختلفة ضد الاحتلال، وحمايته في المحاكم الدولية، والتعاون معه في الحرب السيبرانية، وتطوير الاستخبارات العسكرية، والتزود بالصواريخ، وإحباط جهود نزع الشرعية عنها، وفرض الفيتو في مجلس الأمن لمنع فرض عقوبات عليه. وفي العقود الأخيرة

طرأ تحسن كبير في الوضع الاستراتيجي والاقتصادي العام لدولة الاحتلال، ويرجع الفضل في ذلك للعلاقات مع الولايات المتحدة، التي أنهت المخاوف الوجودية لدولة الاحتلال، وبسبب دورها فتحت اتفاقيات التطبيع إمكانيات غير مسبوقة للتعاون، وردع إيران عن تجاوز الخطوط الحمراء، على الأقل حاليا.

* * *